# إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي في ظل التعددية القطبية
## (دراسة في مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقد القادم)

ا.م.د. نسرين فالح حسن
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة واسط
nfalih@uowasit.edu.iq

**الكلمات المفتاحية:** إعادة الهيكلة، النظام الاقتصادي الدولي، التعددية القطبية، العلاقات الاقتصادية الدولية، التجارة الدولية، الاستثمار الأجنبي، الاقتصاد الرقمي، الدول النامية، العراق، موازين القوة الاقتصادية.

**كيفية اقتباس البحث**

حسن ، نسرين فالح ، إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي في ظل التعددية القطبية (دراسة في مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقد القادم)،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، آيار ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٥ .

**هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر ( Creative Commons Attribution ) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.**

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

# إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي في ظل التعددية القطبية (دراسة في مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقد القادم)

Restructuring the International Economic Order under Multipolarity
A Study on the Future of International Economic Relations over the Next Decade

hassan Asst. Prof. Dr. Nisreen Falih
College of Administration and Economics / Wasit University
nfalih@uowasit.edu.iq

**Keywords** : Restructuring, International Economic System, Multipolarity, International Economic Relations, Global Trade, Investment, Digital Economy, Developing Countries, Iraq.

**How To Cite This Article**
,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, May 2026,Volume:16,Issue 5.

**This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

**Abstract**

This study has examined the restructuring of the international economic system under multipolarity as one of the most significant transformations in the contemporary global economy and its implications for the future of International Economic Relations over the next decade. The study has assumed that the decline of unipolarity, the rise of emerging economic powers, and rapid technological, monetary, and financial changes have contributed to the redistribution of global economic power and the reshaping of international interactions. The research has employed descriptive-analytical, historical, comparative, inductive, and foresight approaches. It has analyzed the theoretical framework of the international economic system, the major shifts in trade, investment, finance, and the digital economy, and has explored possible future scenarios, including stable multipolarity, economic conflict, and competing blocs. The study has concluded that the global economy has been moving toward a more competitive and multipolar order. It has also found that developing countries, including Iraq, have been able to improve their international

position through economic diversification, institutional reform, technological development, and balanced external partnerships.

**ملخص البحث**

يتناول هذا البحث موضوع إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي في ظل التعددية القطبية، بوصفه أحد أبرز التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في المرحلة المعاصرة، وما يترتب عليه من انعكاسات جوهرية في مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقد القادم. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن تراجع الأحادية القطبية وصعود قوى اقتصادية جديدة، إلى جانب التطورات التكنولوجية والنقدية والمالية، قد أسهم في إعادة توزيع مراكز القوة الاقتصادية العالمية وظهور أنماط جديدة من التفاعل الدولي. اعتمد البحث على عدد من المناهج العلمية، منها المنهج الوصفي التحليلي، والتاريخي، والمقارن، والاستشرافي، والاستقرائي، بهدف تفسير التحولات الراهنة واستشراف مساراتها المستقبلية. وقد تناول البحث في مبحثه الأول الإطار النظري للنظام الاقتصادي الدولي والتعددية القطبية، من حيث المفهوم، والخصائص، ومراحل التطور التاريخي، ومحددات التحول في موازين القوة الاقتصادية الدولية. أما المبحث الثاني فقد ركز على مظاهر إعادة الهيكلة في البيئة المعاصرة، من خلال تحليل التحولات في التجارة الدولية والاستثمار العالمي، والتغيرات النقدية والمالية، وأثر التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي. وفي المبحث الثالث، ناقش البحث السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الاقتصادي الدولي، والمتمثلة في سيناريو التعددية المستقرة، وسيناريو الصراع الاقتصادي الدولي، وسيناريو التكتلات المتنافسة، فضلًا عن دراسة انعكاسات هذه التحولات على الدول النامية والعراق. وقد توصل البحث إلى أن الاقتصاد العالمي يتجه نحو نظام أكثر تعددية وتنافسًا، وأن نجاح الدول في تحسين مواقعها الدولية سيعتمد على قدرتها في التنويع الاقتصادي، وتطوير التكنولوجيا، وتعزيز التنافسية، وبناء شراكات خارجية متوازنة. كما خلص إلى أن العراق يمتلك فرصًا استراتيجية مهمة تؤهله للاندماج بصورة أفضل في النظام الاقتصادي الدولي الجديد إذا ما تبنى إصلاحات اقتصادية ومؤسسية فعالة.

**المقدمة**

تُعدّ التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة من أبرز سمات البيئة الدولية المعاصرة، إذ لم يعد النظام الاقتصادي الدولي محتفظًا ببنيته التقليدية التي سادت بعد نهاية الحرب الباردة، بل اتجه نحو أنماط أكثر تعقيدًا بفعل صعود قوى اقتصادية جديدة، وتزايد الاعتماد المتبادل، وتشابك المصالح، واتساع المنافسة على الأسواق والموارد والتكنولوجيا. وقد أسهمت العولمة الاقتصادية، والثورة الرقمية، وتحرير التجارة، وانتقال رؤوس الأموال عبر

الحدود، في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية وجعل الأزمات المحلية ذات آثار عالمية ممتدة. كما أظهرت الأزمات المالية، واضطرابات سلاسل التوريد، وتقلبات أسعار الطاقة والغذاء، أن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر حساسية للصدمات وأكثر حاجة إلى آليات جديدة للإدارة والتنسيق الدولي. ومن ثم، فإن دراسة هذه التحولات تمثل ضرورة علمية لفهم التوازنات الناشئة ومدى قدرة المؤسسات الدولية على مواكبة المتغيرات المتسارعة، لاسيما أن موضوع إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي يرتبط بمستقبل التنمية والاستقرار العالميين وتوزيع القوة الاقتصادية بين الدول.

أدت التحولات البنيوية في موازين القوة الاقتصادية العالمية إلى بروز التعددية القطبية بوصفها مرحلة جديدة لم يعد فيها النفوذ الاقتصادي محتكرًا من قبل قوة واحدة، بل أصبح موزعًا بين عدد من الأقطاب الدولية والإقليمية. وقد أسهم الصعود المتسارع لاقتصادات كبرى مثل الصين والهند، إلى جانب تنامي أدوار قوى أخرى، في إحداث تغيرات واضحة في التجارة الدولية والاستثمار والإنتاج الصناعي والابتكار التكنولوجي، الأمر الذي انعكس على طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية. كما لم يعد النفوذ الاقتصادي يقاس بحجم الناتج المحلي فقط، بل أصبح مرتبطًا بالقدرة على التحكم في التكنولوجيا وسلاسل القيمة العالمية وممرات النقل والطاقة والتأثير في المؤسسات الاقتصادية الدولية. ويشير ذلك إلى انتقال تدريجي من الأحادية الاقتصادية إلى نظام أكثر تعددية وتنافسًا، قد تصاحبه منافسة تجارية ونقدية وتكنولوجية متصاعدة، مما يجعل فهم التعددية القطبية أساسًا لتحليل كيفية إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي خلال السنوات المقبلة.

تتجلى مظاهر إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي في مسارات متعددة تشمل التجارة والاستثمار والنظام النقدي والتكنولوجيا وأنماط التعاون الإقليمي والدولي. ففي التجارة برزت توجهات نحو إعادة توطين الصناعات وتنويع مصادر الاستيراد وتقليل الاعتماد على مورد واحد، بينما اتجهت الاستثمارات بصورة متزايدة نحو الاقتصادات الناشئة والقطاعات المرتبطة بالتكنولوجيا والطاقة النظيفة والبنية التحتية الرقمية. وفي الجانب النقدي تصاعد الجدل بشأن مستقبل هيمنة الدولار الأمريكي مع توسع استخدام العملات المحلية وظهور العملات الرقمية الرسمية، في حين أصبحت التكنولوجيا، ولا سيما الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي، عنصرًا حاسمًا في تحديد مواقع القوة الاقتصادية. كما عززت التكتلات الاقتصادية مسارات تعاون جديدة خارج الأطر التقليدية، بما يؤكد أن العالم يمر بعملية إعادة بناء شاملة لقواعد الاقتصاد الدولي ومراكز ثقله الرئيسة.

**أهمية البحث**

تنبع أهمية هذا البحث من تناوله قضية محورية ترتبط بمستقبل الاقتصاد العالمي والتحولات الجارية في بنية النظام الاقتصادي الدولي، ولا سيما مع الانتقال من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية وما يرافقه من تغير في موازين القوة الاقتصادية. وتبرز أهميته العلمية في إثراء الأدبيات الأكاديمية في حقل العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال تحليل معاصر لظاهرة إعادة الهيكلة الاقتصادية وربطها بالمتغيرات المؤثرة في البيئة الدولية، فضلًا عن أهميته التطبيقية في دعم رسم سياسات التجارة والاستثمار والانفتاح الاقتصادي. كما تتمثل أهمية البحث في استشراف الاتجاهات المستقبلية للنظام الاقتصادي الدولي خلال العقد القادم، وبيان الفرص والتحديات التي تواجه العراق والدول النامية، واقتراح السبل الكفيلة بتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي وتحسين مواقعها التفاوضية، بما يمنح الدراسة قيمة علمية وعملية متكاملة.

**أهداف البحث**

١. بيان المفاهيم الأساسية للنظام الاقتصادي الدولي وإعادة الهيكلة والتعددية القطبية وأطرها النظرية.
٢. تحليل تطور النظام الاقتصادي الدولي وأسباب تراجع الأحادية القطبية وصعود التعددية القطبية.
٣. دراسة مظاهر إعادة الهيكلة في التجارة والاستثمار والنظام النقدي والتكنولوجيا.
٤. استشراف مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقد القادم.
٥. تحليل الفرص والتحديات التي تواجه الدول النامية مع التركيز على العراق.
٦. تقديم مقترحات وسياسات للتكيف مع التحولات وتعظيم المكاسب الاقتصادية.

**الاشكالية**

تنطلق إشكالية البحث من التحولات العميقة والمتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وما أثارته من تساؤلات حول طبيعة النظام الاقتصادي الدولي وقدرته على الاستمرار في ظل صعود القوى الاقتصادية الجديدة وتصاعد النزاعات التجارية والنقدية والتكنولوجية. وعليه تتمثل الإشكالية الرئيسة في التساؤل الآتي:

**إلى أي مدى تسهم التعددية القطبية في إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي، وما انعكاساتها المحتملة على مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقد القادم؟**

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسة عدد من الأسئلة الفرعية، تتمثل في الآتي:

١. ما المقصود بالنظام الاقتصادي الدولي، وما أهم مراحل تطوره التاريخي، وكيف برز مفهوم التعددية القطبية ومؤشراتها الاقتصادية المعاصرة؟

٢. ما العوامل الرئيسة التي تدفع نحو إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي، وكيف تؤثر التحولات في التجارة الدولية والاستثمار العالمي في بنية الاقتصاد العالمي؟

٣. ما أثر التطورات النقدية والمالية والتكنولوجية في إعادة توزيع القوة الاقتصادية الدولية، وما دورها في تشكيل موازين النفوذ العالمي؟

٤. ما السيناريوهات المستقبلية المحتملة لمستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقد القادم، وما الفرص والتحديات التي تواجه الدول النامية والعراق؟

**فرضية البحث**

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مؤداها أن: **إن التحول المتسارع نحو التعددية القطبية يمثل متغيرًا بنيويًا رئيسًا في إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي، ومن المتوقع أن يؤدي خلال العقد القادم إلى نشوء أنماط جديدة من العلاقات الاقتصادية الدولية تتسم بتعدد مراكز القوة، وتزايد المنافسة الاقتصادية، واتساع دور التكتلات الإقليمية، وتعاظم أهمية التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي في تشكيل موازين النفوذ العالمي.**

**منهجية البحث :**

استنادًا إلى طبيعة الموضوع وأبعاده المتعددة، يعتمد البحث على مزيج من المناهج العلمية المتكاملة، إذ يُستخدم المنهج الوصفي التحليلي في تفسير طبيعة النظام الاقتصادي الدولي وتحولاته الراهنة، والمنهج التاريخي في تتبع مراحل تطوره منذ اتفاقية بريتون وودز حتى الوقت الحاضر، فضلًا عن المنهج المقارن في دراسة أدوار القوى الاقتصادية التقليدية والصاعدة. كما يعتمد البحث على المنهج الاستشرافي لبناء السيناريوهات المستقبلية خلال العقد القادم، والمنهج الاستقرائي لاستخلاص النتائج العامة من البيانات والتقارير والمؤشرات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الدولية المتخصصة.

**المبحث الأول: الإطار النظري لإعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي والتعددية القطبية**

يُعدّ الإطار النظري أساسًا لفهم طبيعة التحولات التي يشهدها النظام الاقتصادي الدولي في المرحلة المعاصرة، إذ لا يمكن تحليل مسارات إعادة الهيكلة دون الوقوف على المفاهيم الرئيسة المرتبطة بالنظام الاقتصادي الدولي والتعددية القطبية. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث مفهوم النظام الاقتصادي الدولي وخصائصه ومراحل تطوره، ثم يسلط الضوء على مفهوم التعددية القطبية ومحدداتها الاقتصادية وأثر القوى الصاعدة في إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية الدولية.

## المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي الدولي ومراحل تطوره

يتناول هذا المطلب بيان مفهوم النظام الاقتصادي الدولي وخصائصه الأساسية، مع تتبع المراحل التاريخية لتطوره وصولًا إلى التحول من الأحادية القطبية نحو التعددية القطبية في الاقتصاد العالمي.

### أولًا: تعريف النظام الاقتصادي الدولي

يُقصد بالنظام الاقتصادي الدولي ذلك الإطار المنظم للعلاقات الاقتصادية التي تنشأ بين الدول والوحدات الاقتصادية المختلفة عبر الحدود الوطنية، والذي يحكم حركة التجارة الدولية، وتدفقات رؤوس الأموال، وانتقال التكنولوجيا، وتسوية المدفوعات، وتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول. ويعكس هذا النظام مجموعة من القواعد والمؤسسات والاتفاقيات التي تنظم السلوك الاقتصادي الدولي وتحدد حقوق والتزامات الأطراف المشاركة فيه. ولا يقتصر مفهوم النظام الاقتصادي الدولي على الجانب المؤسسي فحسب، بل يشمل أيضًا شبكة التفاعلات الواقعية التي تربط الاقتصادات الوطنية بعضها ببعض في إطار من الاعتماد المتبادل والتأثير المتبادل[١]. ومن ثمّ، فإن النظام الاقتصادي الدولي يمثل البنية الكلية التي تنتظم في إطارها عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع على المستوى العالمي. كما أن هذا النظام لا يتسم بالثبات، بل يخضع بصورة مستمرة للتغير تبعًا لتحولات القوة الاقتصادية، والتقدم التكنولوجي، والأزمات المالية، والتغيرات السياسية الدولية. لذلك فإن دراسة مفهومه تتطلب النظر إليه بوصفه بناءً ديناميكيًا يتطور مع تغير البيئة الدولية. وتبرز أهمية هذا المفهوم في كونه يفسر الكيفية التي تُدار بها العلاقات الاقتصادية بين الدول، ويبين أسباب التفاوت في المكاسب والخسائر الناتجة عن الانخراط في الاقتصاد العالمي. كذلك يُظهر النظام الاقتصادي الدولي مدى الترابط بين السياسات الوطنية والتوجهات العالمية، بحيث لم تعد القرارات الاقتصادية المحلية بمعزل عن المؤثرات الخارجية. وعليه، فإن فهم هذا النظام يشكل مدخلًا أساسًا لتحليل طبيعة الاقتصاد العالمي المعاصر واتجاهاته المستقبلية[٢].

يرتبط مفهوم النظام الاقتصادي الدولي كذلك بوجود مجموعة من المؤسسات الدولية التي أُنشئت لتنظيم النشاط الاقتصادي العالمي والإشراف على استقراره، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، فضلًا عن الأطر الإقليمية والتكتلات الاقتصادية المختلفة. وتؤدي هذه المؤسسات دورًا محوريًا في وضع القواعد المنظمة للتجارة والتمويل والتنمية، وتقديم الدعم الفني والمالي للدول، والمساهمة في احتواء الأزمات الاقتصادية الدولية. غير أن النظام الاقتصادي الدولي لا يُدار فقط عبر المؤسسات الرسمية، بل يتأثر أيضًا



Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 5
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

بالشركات متعددة الجنسيات، والأسواق المالية العالمية، وشبكات الإنتاج العابرة للحدود، والمؤسسات غير الحكومية، مما يجعل بنيته أكثر تعقيدًا وتداخلًا. كما أن طبيعة هذا النظام تتحدد بدرجة كبيرة وفقًا لتوزيع القوة بين الدول الكبرى، إذ غالبًا ما تنعكس موازين القوة الاقتصادية والسياسية على شكل القواعد والمؤسسات السائدة[٣]. ولهذا شهد التاريخ الاقتصادي الدولي مراحل مختلفة، انتقل فيها النظام من هيمنة قوى استعمارية تقليدية إلى قيادة أمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم إلى مرحلة تتسم بتزايد أدوار القوى الصاعدة. ويعني ذلك أن النظام الاقتصادي الدولي ليس مجرد مجموعة قواعد محايدة، بل هو انعكاس مباشر للتفاعلات والصراعات والتسويات بين الفاعلين الدوليين. ومن هنا تبرز ضرورة تحليل هذا النظام في ضوء البعدين المؤسسي والقوتي معًا، لفهم مساراته الحالية والمستقبلية. كما يساعد هذا الفهم في تفسير أسباب الدعوات المتزايدة إلى إصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية وإعادة توزيع النفوذ داخلها بما ينسجم مع المتغيرات الراهنة في الاقتصاد العالمي[٤].

يرتبط النظام الاقتصادي الدولي في جانبه الوظيفي بجملة من الأهداف الرئيسة، من أهمها تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وتسهيل انسياب التجارة الدولية، وتشجيع الاستثمار العابر للحدود، وتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية على المستوى العالمي. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تتفاعل داخله مجموعة واسعة من الأدوات والسياسات، مثل أسعار الصرف، والتعرفة الجمركية، والاتفاقيات التجارية، وحركة رؤوس الأموال، والسياسات النقدية والمالية للدول المختلفة. ويُلاحظ أن نجاح النظام الاقتصادي الدولي في أداء وظائفه يعتمد إلى حد كبير على درجة التنسيق والتعاون بين الاقتصادات الكبرى، لأن أي اختلال في سياسات هذه الدول ينعكس سريعًا على بقية الاقتصاد العالمي. كما أن الأزمات المالية والتجارية المتكررة أظهرت أن هذا النظام يواجه تحديات مستمرة تتعلق بعدالة توزيع المنافع، وعدم تكافؤ الفرص بين الدول المتقدمة والنامية، وتزايد الفجوات التنموية والتكنولوجية. لذلك فإن مفهوم النظام الاقتصادي الدولي لا ينفصل عن قضايا الحوكمة الاقتصادية العالمية، والإصلاح المؤسسي، وإعادة النظر في قواعد إدارة الاقتصاد العالمي بما ينسجم مع الواقع الجديد. ويؤكد ذلك أن النظام الاقتصادي الدولي ليس غاية بحد ذاته، بل وسيلة لتنظيم المصالح الاقتصادية المتبادلة وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار والرفاه العالمي. ومن هنا فإن دراسة هذا النظام تسهم في فهم أسباب الأزمات الدولية وآليات معالجتها، كما تساعد في تحديد الفرص المتاحة أمام الدول لتحسين مواقعها ضمن الاقتصاد العالمي[٥].

ومن زاوية تحليلية أوسع، يمكن النظر إلى النظام الاقتصادي الدولي بوصفه نتاجًا تاريخيًا متغيرًا يتأثر بالثورات الصناعية، والتحولات الجيوسياسية، والتطورات التكنولوجية، وتبدل أنماط الإنتاج والاستهلاك عالميًا. فكل مرحلة تاريخية أفرزت نموذجًا معينًا للعلاقات الاقتصادية الدولية يعكس طبيعة القوة السائدة آنذاك. ففي القرن التاسع عشر ارتبط النظام الاقتصادي بالتوسع الاستعماري وسيادة التجارة الحرة تحت النفوذ الأوروبي، ثم شهد القرن العشرون تحولات كبرى مع الكساد العظيم والحربين العالميتين، أعقبها إنشاء نظام بريتون وودز الذي أسس لمرحلة جديدة من التنظيم الاقتصادي الدولي. أما في العقود الأخيرة، فقد أفرزت العولمة الرقمية وصعود الاقتصادات الناشئة واقعًا جديدًا يتجه نحو تعدد مراكز القوة الاقتصادية. وهذا يعني أن تعريف النظام الاقتصادي الدولي لا ينبغي أن يكون جامدًا أو مقتصرًا على مؤسسات محددة، بل يجب أن يُفهم باعتباره عملية تاريخية مستمرة لإعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول وفقًا لمتغيرات القوة والمصلحة والتكنولوجيا. ومن ثم، فإن أي دراسة مستقبلية للاقتصاد العالمي تقتضي فهم هذا البعد التاريخي المتحرك للنظام الاقتصادي الدولي، لأنه يفسر أسباب التحولات الراهنة ويتيح استشراف اتجاهاتها المقبلة[٦].

**ثانياً: خصائص النظام الاقتصادي الدولي**

يتسم النظام الاقتصادي الدولي بجملة من الخصائص التي تميزه عن النظم الاقتصادية الداخلية، وفي مقدمتها الطابع العالمي الذي يجعل آثاره وقراراته ممتدة عبر الحدود الوطنية، فضلاً عن خاصية الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية، إذ أصبحت الدول أكثر ارتباطًا في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا. كما يتميز بالديناميكية وعدم الثبات، كونه يتأثر باستمرار بالتحولات السياسية والأزمات المالية والتطورات التقنية وتغير موازين القوة الاقتصادية الدولية[٧]. ومن خصائصه أيضًا التفاوت في مستويات التأثير بين الدول، حيث تمتلك الاقتصادات الكبرى قدرة أكبر على توجيه مسارات التجارة والتمويل العالمي مقارنة بالدول النامية، الأمر الذي ينعكس على توزيع المنافع والأعباء داخل الاقتصاد العالمي. كذلك يتسم النظام الاقتصادي الدولي بالتنظيم المؤسسي من خلال وجود منظمات واتفاقيات دولية تضبط قواعد التبادل الاقتصادي، إلى جانب تصاعد دور الفاعلين غير الحكوميين مثل الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية العالمية. ومن ثم، فإن هذه الخصائص مجتمعة تجعل النظام الاقتصادي الدولي بنية معقدة ومتغيرة تتداخل فيها المصالح الاقتصادية مع الاعتبارات السياسية والاستراتيجية[٨].

يتسم النظام الاقتصادي الدولي بمجموعة من الخصائص الأساسية التي تعكس طبيعته المركبة والمتشابكة، وفي مقدمتها خاصية العالمية، إذ تتجاوز آثاره وحدود عمله الإطار الوطني ليشمل مختلف دول العالم بدرجات متفاوتة. فلم تعد الاقتصادات الوطنية تعمل في عزلة عن محيطها الخارجي، بل أصبحت مرتبطة بشبكة واسعة من العلاقات التجارية والمالية والإنتاجية التي تجعل أي تغير في دولة كبرى ذا انعكاسات مباشرة أو غير مباشرة على بقية الدول. وتبرز كذلك خاصية الاعتماد المتبادل بوصفها من أهم سمات النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، حيث تتداخل مصالح الدول في مجالات الطاقة، والمواد الأولية، والتكنولوجيا، والأسواق، وسلاسل التوريد، بما يجعل التعاون والصراع وجهين متلازمين للعلاقات الاقتصادية الدولية. كما يتميز النظام الاقتصادي الدولي بالديناميكية المستمرة، إذ لا يخضع لقواعد جامدة أو ثابتة، بل يتغير تبعًا للتحولات في موازين القوة الاقتصادية، والأزمات المالية، والتطورات التقنية، والتغيرات السياسية الدولية. ومن خصائصه أيضًا التفاوت وعدم التماثل بين الدول، حيث تختلف قدرات الدول على التأثير في القرارات الاقتصادية العالمية وفقًا لحجم اقتصادها، ومستوى تقدمها الصناعي، وقوتها المالية، ومكانتها التكنولوجية. لذلك تميل الاقتصادات الكبرى إلى امتلاك نفوذ أوسع في صياغة القواعد الدولية مقارنة بالدول النامية. ويلاحظ كذلك أن هذا النظام يقوم على التنافس والتعاون في آنٍ واحد، فالدول تتعاون لتحقيق الاستقرار والنمو، لكنها تتنافس في الوقت ذاته على الأسواق والموارد ومجالات النفوذ الاقتصادي. ومن ثم، فإن هذه الخصائص تجعل النظام الاقتصادي الدولي فضاءً متغيرًا تحكمه اعتبارات اقتصادية وسياسية واستراتيجية متداخلة[٩].

ومن الخصائص الجوهرية الأخرى للنظام الاقتصادي الدولي طابعه المؤسسي والتنظيمي، إذ لم تعد العلاقات الاقتصادية بين الدول تُدار بصورة عشوائية، بل أصبحت محكومة بمجموعة من المؤسسات الدولية والاتفاقيات متعددة الأطراف التي تنظم التجارة الدولية، وتدفقات رؤوس الأموال، والتعاون التنموي، وتسوية المنازعات الاقتصادية. ويُسهم هذا الإطار المؤسسي في توفير قدر من الاستقرار والقدرة على التنبؤ في التعاملات الاقتصادية العالمية، رغم ما يعتريه من اختلالات وتفاوت في مستويات النفوذ داخل هذه المؤسسات. كما يتميز النظام الاقتصادي الدولي بتزايد دور الفاعلين غير الحكوميين، مثل الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية العالمية، وصناديق الاستثمار، والمنصات الرقمية الكبرى، التي أصبحت تمتلك تأثيرًا واسعًا في حركة التجارة والإنتاج والتمويل العالمي. وتبرز كذلك خاصية الترابط السريع، حيث أسهمت الثورة الرقمية وتطور وسائل الاتصال والنقل في تسريع انتقال السلع

والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات عبر الحدود، الأمر الذي زاد من سرعة انتقال الأزمات والفرص في آنٍ واحد. ومن خصائصه أيضًا قابلية التعرض للصدمات، إذ تؤدي الأزمات المالية أو الصحية أو الجيوسياسية في منطقة معينة إلى آثار واسعة على الاقتصاد العالمي بأسره. كما يتصف النظام الاقتصادي الدولي المعاصر بتنامي أهمية المعرفة والابتكار بوصفهما مصدرين رئيسين للقوة الاقتصادية، بعد أن كان التركيز منصبًا سابقًا على الموارد الطبيعية ورأس المال التقليدي. وبذلك أصبح التفوق العلمي والتكنولوجي أحد أهم محددات المكانة الدولية للدول في النظام الاقتصادي العالمي. وعليه، فإن فهم هذه الخصائص يعد ضروريًا لتحليل اتجاهات إعادة الهيكلة الجارية واستشراف مستقبل الاقتصاد الدولي[١٠].

**ثالثًا: تطور النظام من الأحادية إلى التعددية القطبية**

شهد النظام الاقتصادي الدولي بعد نهاية الحرب الباردة مرحلة اتسمت بسيادة الأحادية القطبية، حيث تركزت عناصر القوة الاقتصادية والمالية والتكنولوجية بصورة رئيسة في الولايات المتحدة الأمريكية، مدعومة بتفوق مؤسساتها المالية، وهيمنة الدولار الأمريكي، واتساع نفوذ الشركات متعددة الجنسيات التابعة لها. وقد انعكس ذلك في قدرة الاقتصاد الأمريكي على التأثير في اتجاهات التجارة الدولية، وحركة رؤوس الأموال، وصياغة كثير من القواعد الاقتصادية العالمية خلال عقدي التسعينيات وبداية الألفية الجديدة. كما ارتبطت هذه المرحلة بتوسع العولمة الاقتصادية، وتحرير الأسواق، وتنامي دور المؤسسات الدولية التي عملت ضمن بيئة اتسمت بوضوح مركز القيادة الاقتصادية العالمية[١١]. غير أن هذه الأحادية لم تكن مستقرة بصورة مطلقة، إذ بدأت تظهر تدريجيًا مؤشرات تحدٍ جديدة تمثلت في صعود اقتصادات ناشئة، وتزايد حدة الاختلالات المالية العالمية، وتنامي الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الكبرى. وقد كشفت الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ عن حدود القدرة الأحادية على إدارة الاقتصاد العالمي، وأظهرت الحاجة إلى أدوار أوسع لقوى أخرى في صنع القرار الاقتصادي الدولي. ومن ثم، شكّلت هذه التطورات نقطة تحول مهمة في مسار النظام الاقتصادي الدولي من هيمنة قطب واحد إلى واقع أكثر تعددًا وتعقيداً[١٢].

وفي المرحلة اللاحقة، برزت ملامح التعددية القطبية الاقتصادية مع الصعود المتسارع لعدد من القوى الدولية والإقليمية، وفي مقدمتها الصين التي تحولت إلى أحد أكبر الاقتصادات العالمية ومركز رئيس في التجارة والصناعة والتكنولوجيا، فضلًا عن تنامي دور الهند، وعودة أدوار اقتصادات أخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة توزيع تدريجي لمراكز الإنتاج والتجارة والاستثمار العالمي، بحيث لم تعد الاقتصادات المتقدمة التقليدية تحتكر



Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 5
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

مسارات النمو العالمي كما في السابق. كما ساهمت مبادرات البنية التحتية العابرة للحدود، واتساع الأسواق الاستهلاكية في الدول الناشئة، وارتفاع مستويات الابتكار فيها، في تعزيز مكانتها ضمن الاقتصاد الدولي. وفي الوقت نفسه، بدأت التكتلات الاقتصادية الجديدة، مثل بريكس، في التعبير عن رغبة متزايدة في إعادة التوازن داخل النظام الاقتصادي العالمي والمطالبة بإصلاح مؤسساته. ويعكس ذلك أن التعددية القطبية لم تعد مجرد تصور نظري، بل أصبحت واقعًا تدعمه مؤشرات اقتصادية وتجارية ومالية متصاعدة[١٣].

ومع ذلك، فإن الانتقال إلى التعددية القطبية لا يعني بالضرورة قيام نظام دولي مستقر أو متوازن بصورة كاملة، بل قد يصاحبه تصاعد في المنافسة الاقتصادية والتجارية والنقدية والتكنولوجية بين القوى الكبرى. فالتعدد في مراكز القوة يفتح المجال أمام فرص أوسع للتعاون وتنويع الشراكات، لكنه في الوقت ذاته يزيد من احتمالات الصراع على الأسواق، والموارد، وسلاسل التوريد، والتفوق التكنولوجي. كما أن التنافس بين القوى الكبرى قد ينعكس على عمل المؤسسات الاقتصادية الدولية، ويؤثر في فعالية قواعد التجارة والتمويل العالمية. ومن جهة أخرى، يمنح هذا التحول الدول النامية فرصًا أكبر للمناورة الاقتصادية وتنويع علاقاتها الخارجية، بدل الارتهان لمركز واحد في الاقتصاد العالمي. ولذلك فإن مستقبل النظام الاقتصادي الدولي سيتحدد بمدى قدرة القوى الرئيسة على إدارة تنافسها ضمن أطر مؤسسية تضمن الاستقرار وتحد من الصدامات الاقتصادية واسعة النطاق. وعليه، فإن التحول من الأحادية إلى التعددية القطبية يمثل مرحلة تاريخية مفصلية تعيد تشكيل قواعد النفوذ الاقتصادي العالمي خلال العقود المقبلة[١٤].

## المطلب الثاني: مفهوم التعددية القطبية ومحدداتها الاقتصادية

يتناول هذا المطلب بيان مفهوم التعددية القطبية ومحدداتها الاقتصادية، من خلال توضيح طبيعة توزيع القوة بين الأقطاب الدولية، وتحليل دور القوى الاقتصادية الصاعدة، وبيان أبرز المؤشرات الدالة على التحول في موازين القوة الاقتصادية العالمية.

### أولًا: تعريف التعددية القطبية

تُعدّ التعددية القطبية من المفاهيم الرئيسة في تحليل التحولات المعاصرة في بنية النظام الدولي، ويُقصد بها حالة يتوزع فيها النفوذ والتأثير بين عدد من القوى الكبرى، بحيث لا تنفرد دولة واحدة بالهيمنة على مسارات الاقتصاد والسياسة الدوليين. وفي المجال الاقتصادي تعني التعددية القطبية وجود أكثر من مركز فاعل في قيادة الاقتصاد العالمي، من خلال امتلاك قدرات مؤثرة في الإنتاج والتجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا. وبهذا المعنى فإنها تمثل انتقالًا من

نمط الأحادية الذي تركزت فيه القوة في قطب واحد، إلى نمط أكثر توازنًا وتنوعًا في مصادر القوة. كما ترتبط التعددية القطبية بتنامي الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الكبرى، وتشابك المصالح بينها، وتزايد قدرتها على التأثير المتبادل في القرارات الاقتصادية الدولية. ولا يقتصر هذا المفهوم على توزيع القوة المادية فقط، بل يشمل أيضًا النفوذ المؤسسي والقدرة على صياغة القواعد الاقتصادية الدولية والتأثير في اتجاهات الأسواق العالمية. ومن ثم، فإن التعددية القطبية تعكس واقعًا دوليًا جديدًا يقوم على تعدد الفاعلين وتنوع مراكز القرار الاقتصادي العالمي[١٥].

وتبرز أهمية مفهوم التعددية القطبية في كونه يفسر كثيرًا من التحولات الجارية في الاقتصاد العالمي، ولا سيما صعود قوى اقتصادية جديدة وتراجع القدرة المنفردة لأي دولة على إدارة النظام الدولي بمفردها. فالتعددية القطبية لا تعني فقط تعدد الأقطاب، بل تعني أيضًا إعادة توزيع فرص التأثير والمنافسة والتعاون بين الدول، بما يفتح المجال أمام تحالفات جديدة وشراكات اقتصادية أكثر تنوعًا. كما أنها تعكس تغيرًا في معايير القوة الدولية، إذ لم يعد النفوذ مرتبطًا بالقوة العسكرية أو الحجم الاقتصادي وحده، بل أصبح مرتبطًا كذلك بالتفوق التكنولوجي، والسيطرة على سلاسل الإمداد، والقدرة على الابتكار، والنفوذ داخل المؤسسات الدولية. ومن جهة أخرى، فإن هذا النمط قد يسهم في تحقيق قدر أكبر من التوازن الدولي إذا ما أُدير ضمن قواعد مؤسسية فعالة، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى تصاعد التنافس والصراعات الاقتصادية إذا غابت آليات التنسيق والتعاون. لذلك فإن فهم التعددية القطبية يعد ضرورياً لتحليل مستقبل النظام الاقتصادي الدولي وتحديد اتجاهات العلاقات الاقتصادية العالمية في المرحلة المقبلة[١٦].

**ثانياً: القوى الاقتصادية الصاعدة ودورها**

أصبحت القوى الاقتصادية الصاعدة أحد أبرز ملامح التحول في بنية الاقتصاد العالمي، إذ تمكنت خلال العقود الأخيرة من تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتوسيع قدراتها الإنتاجية، وتعزيز حضورها في التجارة الدولية والاستثمار والتكنولوجيا. ويُقصد بهذه القوى الدول التي انتقلت من مواقع هامشية أو محدودة التأثير إلى مواقع أكثر فاعلية في الاقتصاد العالمي، بفضل الإصلاحات الاقتصادية، والانفتاح على الأسواق، وتطوير البنية التحتية، والاستثمار في التعليم والابتكار. وتبرز في هذا السياق دول مثل الصين والهند والبرازيل وغيرها من الاقتصادات الناشئة التي أصبحت تسهم بنسب متزايدة في الناتج العالمي والتجارة الدولية. وقد أدى هذا الصعود إلى إعادة توزيع مراكز الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، بما أضعف الاحتكار التقليدي للقوى الصناعية الكبرى. كما أسهمت هذه الدول في تنويع مصادر النمو العالمي وخلق أسواق



Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 5
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

جديدة وفرص أوسع للتعاون الاقتصادي الدولي. ومن ثم، فإن بروز القوى الاقتصادية الصاعدة يمثل أحد المحركات الأساسية لانتقال النظام الاقتصادي الدولي نحو التعددية القطبية[١٧].

ولا يقتصر دور القوى الاقتصادية الصاعدة على زيادة أوزانها الاقتصادية فحسب، بل يمتد إلى التأثير في قواعد النظام الاقتصادي الدولي ومؤسساته واتجاهاته المستقبلية. فقد باتت هذه الدول تطالب بتمثيل أكبر داخل المؤسسات المالية الدولية، وإصلاح آليات التصويت واتخاذ القرار بما ينسجم مع المتغيرات الجديدة في موازين القوة الاقتصادية. كما أسهمت في إنشاء أطر تعاون بديلة أو موازية، مثل بريكس، التي تسعى إلى تعزيز التعاون المالي والتجاري بين أعضائها وتقليل الاعتماد على المراكز التقليدية. وفي الجانب التكنولوجي، أخذت بعض هذه القوى تنافس الاقتصادات المتقدمة في مجالات الصناعة الرقمية، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية، والابتكار. كذلك وفرت هذه الاقتصادات للدول النامية خيارات أوسع في مجالات التمويل والشراكة والاستثمار، مما زاد من هامش الحركة الاقتصادية أمامها. وعليه، فإن دور القوى الاقتصادية الصاعدة لم يعد مقتصرًا على المشاركة في الاقتصاد العالمي، بل أصبح عاملًا مؤثرًا في إعادة تشكيل قواعده ومراكز ثقله خلال المرحلة المقبلة[١٨].

وتكشف التجارب الحديثة أن صعود القوى الاقتصادية الجديدة لا يرتبط فقط بزيادة حجم الناتج المحلي أو اتساع الأسواق، بل بقدرتها على تحويل النمو الاقتصادي إلى نفوذ استراتيجي طويل الأمد. فالدول الصاعدة التي نجحت في توطين التكنولوجيا، وتنمية رأس المال البشري، وبناء سلاسل إنتاج متكاملة، استطاعت الانتقال من دور التابع في الاقتصاد العالمي إلى دور الشريك المنافس في رسم اتجاهاته. كما أن تنوع أدوات تأثيرها، من الاستثمار الخارجي إلى التمويل التنموي والتكامل التجاري، منحها قدرة أكبر على توسيع حضورها الدولي وإعادة تشكيل شبكات الاعتماد الاقتصادي العالمي. ومع استمرار هذا المسار، يُتوقع أن تتزايد مساهمة هذه القوى في صياغة قواعد التجارة والتمويل والحوكمة الاقتصادية الدولية، الأمر الذي يجعلها عنصرًا حاسمًا في ترسيخ التعددية القطبية خلال العقود المقبلة[١٩].

**ثالثاً : مؤشرات التحول في موازين القوة الاقتصادية الدولية**

تتجلى مؤشرات التحول في موازين القوة الاقتصادية الدولية في مجموعة من المتغيرات الكمية والنوعية التي تعكس تراجع الاحتكار التقليدي لمراكز القوة الاقتصادية وصعود فاعلين جدد في الاقتصاد العالمي. ومن أبرز هذه المؤشرات ارتفاع مساهمة الاقتصادات الناشئة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، واتساع حصتها من التجارة الدولية، وتزايد قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج[٢٠]. كما يظهر هذا التحول في

انتقال مراكز التصنيع والإنتاج إلى مناطق جديدة، ولا سيما في آسيا، بعد أن كانت متركزة بصورة رئيسة في الاقتصادات الغربية المتقدمة. ويُلاحظ كذلك تنامي دور بعض الدول في أسواق الطاقة، والمواد الأولية، والخدمات الرقمية، بما عزز من قدرتها على التأثير في الأسعار والتدفقات الاقتصادية العالمية. ومن ثم، فإن هذه المؤشرات تؤكد أن القوة الاقتصادية الدولية لم تعد محصورة في نطاق جغرافي ضيق، بل أصبحت أكثر انتشارًا وتعددًا من أي وقت مضى[٢١].

ومن المؤشرات المهمة أيضًا التحول في مصادر القوة الاقتصادية ذاتها، إذ لم يعد النفوذ الدولي قائمًا فقط على حجم الموارد الطبيعية أو الكتلة الصناعية التقليدية، بل أصبح مرتبطًا بصورة متزايدة بالقدرة على الابتكار، والتحكم في التكنولوجيا المتقدمة، والهيمنة على البيانات، وتطوير البنية الرقمية، وامتلاك رأس المال البشري عالي المهارة. كما برزت مؤشرات أخرى تتمثل في اتساع دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتنامي استخدام العملات المحلية في بعض المبادلات التجارية، وتصاعد المنافسة في مجالات الذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة وأشباه الموصلات. وتدل هذه التطورات على أن موازين القوة الاقتصادية الدولية تشهد إعادة تعريف مستمرة لمصادر النفوذ والتأثير، بما ينسجم مع طبيعة الاقتصاد العالمي الجديد. وعليه، فإن قراءة هذه المؤشرات تمثل أساسًا ضروريًا لفهم اتجاهات النظام الاقتصادي الدولي واستشراف توازناته المستقبلية[٢٢].

وتشير القراءة التحليلية لهذه المؤشرات إلى أن التحول في موازين القوة الاقتصادية الدولية ليس حدثًا طارئًا، بل مسارًا تراكميًا نتج عن تغيرات هيكلية عميقة في أنماط الإنتاج والتجارة والتكنولوجيا والتمويل العالمي. فانتقال الثقل الاقتصادي نحو آسيا، وتزايد دور الاقتصادات الناشئة في الابتكار والاستثمار، وتراجع القدرة المنفردة للقوى التقليدية على إدارة الأزمات الدولية، جميعها تعكس نشوء بيئة دولية أكثر تعددية وتعقيدًا. كما أن تسارع المنافسة على التكنولوجيا المتقدمة وسلاسل الإمداد الاستراتيجية يشير إلى أن القوة الاقتصادية في المرحلة المقبلة ستُقاس بمدى القدرة على السيطرة على المعرفة والمرونة الإنتاجية أكثر من اعتمادها على المؤشرات التقليدية وحدها. ومن ثم، فإن هذه التحولات مرشحة لإعادة رسم خرائط النفوذ الاقتصادي العالمي وفرض أنماط جديدة من التفاعل بين القوى الدولية خلال السنوات القادمة[٢٣].

**المبحث الثاني: مظاهر إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي في البيئة المعاصرة**

يتناول هذا المبحث أبرز المظاهر العملية لإعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي في المرحلة المعاصرة، من خلال تحليل التحولات الجارية في التجارة الدولية والاستثمار العالمي وما

أفرزته من تغيرات في مراكز القوة الاقتصادية. كما يسلط الضوء على صعود التكتلات الاقتصادية الإقليمية وإعادة توجيه تدفقات الاستثمار الدولي بوصفها مؤشرات أساسية على إعادة تشكيل بنية الاقتصاد العالمي.

**المطلب الأول: التحولات في التجارة الدولية والاستثمار العالمي**

يتناول هذا المطلب أبرز التحولات التي شهدتها التجارة الدولية والاستثمار العالمي، من حيث تغير الأنماط التجارية، وصعود التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وإعادة توجيه تدفقات الاستثمارات الدولية.

**أولًا: تغير أنماط التجارة الدولية**

شهدت التجارة الدولية خلال العقود الأخيرة تحولات جوهرية في أنماطها التقليدية، فلم تعد قائمة فقط على تبادل السلع الأولية والمنتجات الصناعية النهائية، بل اتجهت بصورة متزايدة نحو التجارة في الخدمات، والمنتجات عالية التقنية، والتجارة الرقمية، وتبادل المكونات الوسيطة ضمن سلاسل القيمة العالمية. وقد أسهم التقدم التكنولوجي وتطور وسائل النقل والاتصال في تسريع حركة السلع والخدمات والمعلومات عبر الحدود، مما أدى إلى توسع الترابط بين الأسواق الوطنية. كما برزت أنماط جديدة للتجارة تعتمد على المنصات الرقمية والتجارة الإلكترونية العابرة للحدود، الأمر الذي منح الشركات الصغيرة والمتوسطة فرصًا أكبر للوصول إلى الأسواق العالمية[٢٤]. وفي المقابل، أظهرت الأزمات الدولية الأخيرة هشاشة بعض الأنماط التجارية التقليدية، ولا سيما الاعتماد المفرط على مورد واحد أو منطقة إنتاج محددة، مما دفع العديد من الدول إلى تبني سياسات تنويع الشركاء التجاريين وإعادة بناء سلاسل الإمداد بصورة أكثر مرونة. ومن ثم، فإن تغير أنماط التجارة الدولية يعكس انتقال الاقتصاد العالمي إلى مرحلة جديدة تتداخل فيها التجارة المادية مع الرقمية وتتزايد فيها أهمية المرونة والاستدامة[٢٥].

كما اتسمت أنماط التجارة الدولية الحديثة بتزايد البعد الجيوسياسي في القرارات التجارية، إذ لم تعد اعتبارات الكفاءة الاقتصادية وحدها هي المحدد الرئيس لمسارات التجارة، بل دخلت عوامل الأمن الاقتصادي، والتنافس الاستراتيجي، وحماية الصناعات الوطنية، في صياغة السياسات التجارية للدول الكبرى. وقد أدى ذلك إلى تصاعد النزاعات التجارية، وفرض قيود على بعض الصادرات الاستراتيجية، وإعادة تقييم الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الكبرى. وفي الوقت نفسه، تزايدت أهمية التجارة الخضراء المرتبطة بالتكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة، مع اتساع الاهتمام الدولي بقضايا المناخ والاستدامة البيئية. كما أصبح التفوق في مجالات البيانات والذكاء الاصطناعي والخدمات الرقمية عنصرًا مؤثرًا في تحديد المكانة التجارية للدول. ويكشف

ذلك أن التجارة الدولية لم تعد مجرد تبادل اقتصادي تقليدي، انما أصبحت أداة من أدوات القوة والنفوذ الدولي، ومجالًا رئيسًا لإعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية العالمية[٢٦]. وعليه، فإن فهم هذه التحولات يعد ضروريًا لتفسير الاتجاهات الجديدة في بنية النظام الاقتصادي الدولي المعاصر.

وتوضح الاتجاهات الراهنة أن التجارة الدولية تتجه نحو أنماط أكثر تنوعًا وارتباطًا بالاعتبارات الإقليمية، بعد تراجع نموذج العولمة المفتوحة الذي هيمن في العقود الماضية. فقد أصبحت الدول والشركات تميل إلى تقليص طول سلاسل التوريد، وإعادة توزيع الأنشطة الإنتاجية نحو دول أقرب جغرافيًا أو أكثر توافقًا سياسيًا، بما يعزز استقرار الإمدادات ويحد من المخاطر الخارجية. كما تصاعد الاهتمام بالسلع الاستراتيجية، مثل الطاقة والغذاء وأشباه الموصلات، باعتبارها مكونات أساسية للأمن الاقتصادي الوطني. وفي المقابل، أوجدت هذه التحولات فرصًا جديدة أمام بعض الدول النامية للاندماج في شبكات التجارة والإنتاج العالمية متى ما نجحت في تحسين بيئة الأعمال ورفع قدرتها التنافسية. ومن ثم، فإن تغير أنماط التجارة الدولية يعكس انتقال الاقتصاد العالمي من أولوية الكفاءة المطلقة إلى أولوية المرونة والأمن الاقتصادي، وهو اتجاه مرشح للتعمق خلال السنوات المقبلة[٢٧].

**ثانياً : صعود التكتلات الاقتصادية الإقليمية**

أصبح صعود التكتلات الاقتصادية الإقليمية من أبرز السمات المميزة للاقتصاد العالمي المعاصر، إذ اتجهت الدول إلى تعزيز تعاونها ضمن أطر جماعية تحقق لها مزايا أوسع من العمل الفردي في بيئة دولية تتسم بتصاعد المنافسة وعدم اليقين. وتُعد هذه التكتلات استجابة عملية لحاجة الدول إلى توسيع الأسواق، وتسهيل انسياب السلع والخدمات ورؤوس الأموال، ورفع القدرة التفاوضية في مواجهة القوى الاقتصادية الكبرى. وقد أسهمت تجارب مثل الاتحاد الأوروبي، واتفاقيات آسيا والمحيط الهادئ، ومناطق التجارة الحرة المختلفة، في إبراز أهمية التكامل الإقليمي كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار التجاري. كما وفرت هذه التكتلات بيئة أكثر جذبًا للاستثمار من خلال توحيد القواعد التنظيمية وتخفيض الحواجز التجارية وتحسين البنية المؤسسية. ومن ثم، فإن التوسع في التكتلات الاقتصادية يعكس تحولًا في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية من الإطار العالمي الواسع إلى دوائر إقليمية أكثر مرونة وفعالية[٢٨].

ولا يقتصر أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على الجوانب التجارية فحسب، بل يمتد إلى إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية الدولية، إذ تمنح الدول الأعضاء قدرة أكبر على

التنسيق في السياسات الاقتصادية والنقدية والتنموية، وتزيد من وزنها الجماعي في المفاوضات الدولية. كما أصبحت هذه التكتلات منصات للتعاون في مجالات التكنولوجيا، والطاقة، وسلاسل الإمداد، والتحول الرقمي، بما يعزز قدرتها على مواجهة الصدمات العالمية. وفي المقابل، قد يؤدي توسع التكتلات إلى نشوء منافسة بين الكتل الاقتصادية الكبرى، وظهور أنماط جديدة من الاستقطاب التجاري والجغرافي. ومع ذلك، فإن الاتجاه العام يشير إلى أن التكتلات الإقليمية ستبقى أحد المحركات الرئيسة لإعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي، لأنها توفر للدول أدوات أكثر كفاءة لحماية مصالحها وتعظيم مكاسبها في بيئة عالمية متغيرة[٢٩].

وتكشف التجربة المعاصرة أن نجاح التكتلات الاقتصادية الإقليمية يرتبط بمدى قدرتها على الانتقال من مجرد إزالة الحواجز الجمركية إلى بناء سياسات إنتاجية واستثمارية مشتركة تعزز التنافسية الدولية. فالتكتلات التي نجحت في تطوير البنية التحتية المشتركة، وتنسيق التشريعات، ودعم الابتكار، استطاعت أن تتحول إلى مراكز قوة اقتصادية مؤثرة في التجارة والتمويل العالمي. أما التكتلات التي ظلت محدودة التكامل المؤسسي فقد بقي تأثيرها أقل اتساعاً. لذلك، فإن مستقبل التكتلات الاقتصادية لن يُقاس بعدد الاتفاقيات الموقعة، بل بقدرتها على إنتاج قيمة مضافة جماعية وتحقيق تكامل فعلي بين اقتصادات أعضائها[٣٠].

**ثالثاً: إعادة توجيه الاستثمارات الدولية**

شهدت الاستثمارات الدولية خلال السنوات الأخيرة تحولات واضحة في اتجاهاتها الجغرافية والقطاعية، إذ لم تعد التدفقات الاستثمارية تتركز في الاقتصادات المتقدمة وحدها، بل اتجه جزء متزايد منها نحو الاقتصادات الناشئة والأسواق الصاعدة التي توفر فرص نمو أعلى وتكاليف إنتاج أقل وأسواقًا استهلاكية متنامية. وقد أسهمت هذه التحولات في تعزيز دور عدد من الدول الآسيوية والأفريقية وأمريكا اللاتينية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما في مجالات الصناعة، والخدمات، والبنية التحتية، والتكنولوجيا. كما دفعت المنافسة الدولية على جذب الاستثمارات العديد من الدول إلى تحسين بيئة الأعمال، وتطوير التشريعات الاقتصادية، وتقديم الحوافز للمستثمرين. ومن ثم، فإن إعادة توجيه الاستثمارات الدولية أصبحت أحد المؤشرات البارزة على إعادة توزيع النشاط الاقتصادي العالمي وتغير مراكز الجذب الاستثماري[٣١].

كما ارتبطت إعادة توجيه الاستثمارات الدولية بتغير أولويات المستثمرين العالميين، حيث تزايد الاهتمام بالقطاعات المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية، والطاقة المتجددة، والصناعات الدوائية، والخدمات اللوجستية، مقارنة ببعض القطاعات التقليدية. وقد أظهرت الأزمات الصحية

والجيوسياسية أهمية تنويع مواقع الاستثمار وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مناطق محددة. لذلك اتجهت الشركات متعددة الجنسيات إلى إعادة توزيع استثماراتها وفق اعتبارات المرونة والأمن الاقتصادي وسهولة الوصول إلى الأسواق. وفي الوقت نفسه، برزت الاستثمارات المستدامة بوصفها اتجاهًا متناميًا يراعي الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. ويعكس ذلك أن حركة الاستثمار الدولي أصبحت أكثر ارتباطًا بالتحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي من أي وقت مضى[٣٢].

وتسهم إعادة توجيه الاستثمارات الدولية في خلق فرص جديدة أمام الدول النامية لتحسين قدراتها الإنتاجية وزيادة فرص العمل ونقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية. كما تساعد هذه التدفقات على تطوير البنية التحتية وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي إذا ما أُحسن توظيفها ضمن سياسات تنموية فعالة. وفي المقابل، يتطلب جذب الاستثمارات توافر بيئة مستقرة تتسم بالكفاءة المؤسسية والشفافية وتطور الخدمات الأساسية. ولذلك أصبحت المنافسة على الاستثمارات الدولية جزءًا مهمًا من استراتيجيات الدول الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز موقعها في النظام الاقتصادي الدولي[٣٣].

## المطلب الثاني: التحولات النقدية والمالية والتكنولوجية

يتناول هذا المطلب أبرز التحولات النقدية والمالية والتكنولوجية المؤثرة في إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي، من خلال بحث مستقبل هيمنة الدولار الأمريكي، ودور العملات البديلة والرقمية، وأثر التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي في إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية العالمية.

### أولاً : مستقبل هيمنة الدولار

شكّلت هيمنة الدولار الأمريكي أحد الأعمدة الرئيسة للنظام الاقتصادي الدولي منذ منتصف القرن العشرين، إذ ارتبطت مكانته بدور الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادي، وعمق أسواقها المالية، واتساع استخدام الدولار في التجارة الدولية والاحتياطيات الرسمية وتسعير السلع الاستراتيجية. غير أن التطورات الراهنة تشير إلى أن هذه الهيمنة لم تعد مطلقة كما في السابق، بل أصبحت تواجه ضغوطًا متزايدة ناتجة عن تنامي المنافسة الجيواقتصادية، وارتفاع مستويات الدين العام الأمريكي، وتوسع استخدام أدوات العقوبات المالية، فضلًا عن سعي عدد من الدول إلى تقليل تعرضها للمخاطر المرتبطة بالاعتماد المفرط على عملة واحدة. ومع ذلك، فإن تراجع الهيمنة لا يعني انهيارًا وشيكًا للدولار، لأن استمراره ما يزال مدعومًا بعوامل هيكلية مهمة، أبرزها سيولة الأسواق الأمريكية، وثقة المستثمرين، وقوة المؤسسات، وغياب بديل قادر حاليًا على الحلول محلّه بصورة شاملة. ومن ثم، فإن مستقبل الدولار يبدو أقرب إلى الانتقال من هيمنة منفردة إلى

هيمنة أكثر تنافسية ضمن نظام نقدي دولي أكثر تعددية، لا إلى فقدان موقعه المركزي بصورة كاملة[٣٤].

وتعزز البيانات الراهنة هذا الاتجاه المزدوج بين الاستمرار النسبي والتآكل التدريجي؛ فالدولار ما يزال يشكل الحصة الأكبر من الاحتياطيات الرسمية العالمية، ويُعد العملة الأكثر استخدامًا في التمويل الدولي والمعاملات العابرة للحدود، بما يؤكد استمرار مركزيته في النظام النقدي العالمي. غير أن هذه المكانة تقابلها مؤشرات متنامية على التنويع، من بينها توسع بعض التسويات التجارية بعملات محلية، وارتفاع استخدام عملات أخرى في بعض الأسواق، وتزايد توجه البنوك المركزية نحو تقليل الاعتماد الأحادي على الدولار. كما أن توظيف الأدوات المالية في النزاعات الجيوسياسية دفع عددًا من الدول إلى البحث عن بدائل جزئية تقلل من مخاطر الارتباط المفرط بالنظام المالي الأمريكي. لذلك، فإن السيناريو الأرجح لا يتمثل في نهاية سريعة لهيمنة الدولار الأمريكي، بل في إعادة تموضع تدريجية ضمن نظام نقدي أكثر تنوعًا، يحتفظ فيه الدولار بالدور الرئيس مع تراجع نسبي في احتكاره التاريخي[٣٥].

وتكشف التطورات الأخيرة أن مستقبل هيمنة الدولار الأمريكي سيتحدد بدرجة كبيرة بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على تفوقها المالي والتكنولوجي والمؤسسي في بيئة دولية تتسم بتصاعد المنافسة. فاستمرار عمق أسواق السندات الأمريكية، وهيمنة المؤسسات المالية الكبرى، والدور المحوري للدولار في تسعير الطاقة والسلع الاستراتيجية، يمنح العملة الأمريكية مزايا يصعب استبدالها في المدى المنظور. إلا أن التوسع في استخدام العملات المحلية، وتطور أنظمة الدفع العابرة للحدود، وصعود العملات الرقمية للبنوك المركزية، قد يحد تدريجيًا من نطاق هذا النفوذ. كما أن اتساع العجز المالي وارتفاع الدين العام الأمريكي يثيران تساؤلات حول استدامة الامتياز النقدي الذي تمتع به الدولار لعقود طويلة. وعليه، فإن المرحلة المقبلة قد لا تشهد انهيارًا للدولار، لكنها مرشحة لإنتاج نظام نقدي أكثر تنافسية، تتراجع فيه الهيمنة المطلقة لصالح قيادة نقدية أكثر تعددًا وتوزعاً[٣٦].

**ثانياً : دور العملات البديلة والرقمية**

أفرزت التحولات الجارية في الاقتصاد العالمي توجهًا متصاعدًا نحو استخدام العملات البديلة في المبادلات التجارية والمالية الدولية، ولا سيما في ظل سعي عدد من الدول إلى تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي وتخفيف المخاطر المرتبطة بتقلباته أو بتوظيفه في الضغوط الجيوسياسية. وقد تجسد ذلك في تزايد الاتفاقات الثنائية لتسوية التجارة بعملات محلية، وتوسيع خطوط المبادلة بين البنوك المركزية، وارتفاع دور بعض العملات الإقليمية في التسويات التجارية. وتشير هذه

التطورات إلى أن النظام النقدي الدولي بدأ يشهد انتقالًا تدريجيًا من الاعتماد الأحادي على عملة مهيمنة إلى نمط أكثر تنوعًا في أدوات الدفع والاحتياط. ومع أن هذا التحول ما يزال جزئيًا ومحدود النطاق، إلا أنه يعكس تغيرًا مهمًا في سلوك الدول تجاه إدارة مخاطرها النقدية وتعزيز استقلالها المالي[٣٧].

وفي موازاة ذلك، برزت العملات الرقمية للبنوك المركزية بوصفها أحد أهم الابتكارات النقدية في العقد الحالي، إذ تعمل عشرات البنوك المركزية على اختبار أو تطوير نسخ رقمية من عملاتها الوطنية بهدف تحديث أنظمة الدفع، وخفض تكاليف التحويلات، وتعزيز الشمول المالي، ورفع كفاءة التسويات عبر الحدود. وتكمن أهمية هذه العملات في أنها قد تقلل الاعتماد على البنى التقليدية للمدفوعات الدولية، وتمنح الدول أدوات نقدية أكثر مرونة وسرعة وشفافية. كما أن نجاح بعض التجارب الأولية في المدفوعات العابرة للحدود أظهر إمكانية بناء شبكات تسوية جديدة خارج النماذج التقليدية السائدة. ومع ذلك، ما تزال هذه العملات تواجه تحديات تتعلق بالأمن السيبراني، وحماية الخصوصية، والتشغيل البيني بين الأنظمة الوطنية المختلفة، وآثارها المحتملة في الاستقرار المالي[٣٨].

وعلى المستوى الاستراتيجي، لا يُنظر إلى العملات البديلة والرقمية بوصفها أدوات فنية فحسب، بل بوصفها عناصر مؤثرة في إعادة توزيع القوة داخل النظام الاقتصادي الدولي. فكلما توسعت قدرة الدول على إجراء التجارة والتمويل خارج القنوات التقليدية، ازدادت قدرتها على تنويع شراكاتها وتقليل تبعيتها النقدية. كما أن المنافسة المستقبلية قد لا تكون بين العملات الورقية وحدها، بل بين النظم المالية المتكاملة التي تجمع بين العملة، والبنية الرقمية، وشبكات المدفوعات، والتشريعات المنظمة لها. ومن ثم، فإن صعود العملات البديلة والرقمية يمثل أحد المسارات الرئيسة لإعادة تشكيل النظام النقدي العالمي، حتى وإن ظل تأثيره تدريجيًا ومتفاوتًا بين دولة وأخرى[٣٩].

**ثالثاً : أثر التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي في إعادة الهيكلة**

أصبحت التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي من أبرز المحركات المباشرة لإعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي، إذ لم تعد المنافسة بين الدول تقوم على الموارد الطبيعية أو القدرات الصناعية التقليدية فقط، بل باتت ترتكز بصورة متزايدة على المعرفة والابتكار والقدرة على إنتاج التكنولوجيا المتقدمة. وقد أدى الانتشار الواسع للذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وتحليل البيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء، إلى تغيير أنماط الإنتاج والتجارة والخدمات على المستوى العالمي. وتشير التقديرات الحديثة إلى أن الاقتصاد الرقمي يواصل التوسع بوتيرة أسرع من

الاقتصاد التقليدي، مع ارتفاع مساهمة الخدمات الرقمية والتجارة الإلكترونية في الناتج العالمي والتوظيف والاستثمار. ويعكس ذلك انتقال جزء مهم من مصادر القيمة المضافة من القطاعات المادية إلى القطاعات القائمة على البيانات والبرمجيات والمنصات الرقمية، الأمر الذي أعاد توزيع مراكز القوة الاقتصادية بين الدول والشركات[٤٠].

كما أسهم الاقتصاد الرقمي في إعادة تشكيل التجارة الدولية من خلال التوسع الكبير في التجارة الإلكترونية العابرة للحدود، والخدمات الرقمية، والعمل عن بُعد، وسلاسل الإمداد الذكية. فالشركات لم تعد بحاجة دائمًا إلى وجود مادي واسع في الأسواق الخارجية بقدر حاجتها إلى بنية رقمية فعالة وقدرة على الوصول إلى المستهلك عبر المنصات الإلكترونية. وقد منح ذلك فرصًا جديدة للدول النامية والشركات الصغيرة للدخول إلى الأسواق العالمية بتكاليف أقل، لكنه في الوقت ذاته عمّق الفجوة الرقمية بين الدول التي تمتلك بنية تحتية متقدمة وتلك التي تعاني ضعف الاتصال والتشريعات والمهارات التقنية. ومن ثم، فإن التكنولوجيا لم تُعد فقط أداة للنمو، بل أصبحت معيارًا حاسمًا في تحديد القدرة التنافسية الدولية ومكانة الدول في الاقتصاد العالمي الجديد[٤١].

أدت التكنولوجيا إلى نشوء أنماط جديدة من النفوذ الاقتصادي تقوم على السيطرة على أشباه الموصلات، والبنية السحابية، وشبكات الجيل الخامس، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني. لذلك تصاعد التنافس الدولي حول سلاسل التوريد التكنولوجية، والملكية الفكرية، والمعايير الرقمية، باعتبارها عناصر أساسية في القوة الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة. كما اتجهت دول عديدة إلى تبني استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي وتوطين الصناعات التقنية بهدف تقليل التبعية الخارجية وتعزيز الأمن الاقتصادي. وعليه، فإن أثر التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي لا يقتصر على تحديث أدوات الإنتاج والتبادل، بل يمتد إلى إعادة صياغة موازين القوة الاقتصادية الدولية وتسريع الانتقال نحو نظام عالمي أكثر تعددية وتنافساً[٤٢].

## المبحث الثالث : استشراف مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقد القادم في ظل التحولات البنيوية للنظام الاقتصادي الدولي

يتناول هذا المبحث الاتجاهات المستقبلية المحتملة للعلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقد القادم في ضوء التحولات البنيوية التي يشهدها النظام الاقتصادي الدولي. كما يركز على السيناريوهات المتوقعة لمسار الاقتصاد العالمي، وانعكاسات إعادة الهيكلة على الدول النامية والعراق، مع بيان السياسات الكفيلة بتعزيز الاندماج الاقتصادي الخارجي.

### المطلب الأول: السيناريوهات المحتملة للنظام الاقتصادي الدولي

يتناول هذا المطلب استشراف المسارات المحتملة لتطور النظام الاقتصادي الدولي خلال العقد القادم، من خلال تحليل أبرز السيناريوهات المتوقعة في ضوء التحولات الجارية في موازين القوة الاقتصادية الدولية وتغير أنماط التفاعل بين القوى الكبرى.

**أولًا: سيناريو التعددية المستقرة**

يقوم سيناريو التعددية المستقرة على فرضية أن منطق المصالح الاقتصادية سيغلب منطق المواجهة خلال العقد القادم، لأن كلفة الانقسام الكامل بين القوى الكبرى أصبحت أعلى من مكاسب الصراع ذاته. فالتقديرات الدولية الحديثة تشير إلى أن تباطؤ التجارة العالمية، وارتفاع تكاليف التمويل، وتعطل سلاسل الإمداد، تُعد من أكثر المخاطر تهديدًا للنمو العالمي في السنوات المقبلة، وهو ما يدفع الاقتصادات الكبرى إلى الإبقاء على حد أدنى من التعاون المؤسسي. كما أن استمرار الترابط بين الأسواق المالية، واعتماد الإنتاج الصناعي العالمي على شبكات توريد عابرة للحدود، يجعل القطيعة الاقتصادية الشاملة خيارًا بالغ الكلفة على جميع الأطراف. ومن ثم، يُرجح هذا السيناريو بقاء الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند وغيرها ضمن معادلة تنافس منظم، تتسع فيها مجالات الخلاف لكنها لا تصل إلى انهيار قواعد الاقتصاد الدولي. وإذا تحقق ذلك، فسيشهد العالم نموًا أكثر توازنًا، وتوسعًا في الشراكات المتعددة، وإصلاحًا تدريجيًا للمؤسسات الاقتصادية الدولية بما يعكس الواقع الجديد لتوزيع القوة الاقتصادية[٤٣].

وتدعم هذا السيناريو مؤشرات إضافية تتمثل في استمرار حاجة القوى الكبرى إلى التعاون في الملفات العابرة للحدود التي يتعذر معالجتها بصورة منفردة، مثل أمن الطاقة، والتغير المناخي، واستقرار الأسواق المالية، والأمن الغذائي، وتنظيم التكنولوجيا المتقدمة. فهذه القضايا تفرض بطبيعتها مستويات من التنسيق حتى بين الدول المتنافسة، لأن كلفة الفشل فيها تمتد إلى الجميع دون استثناء. كما أن تزايد دور الاقتصادات المتوسطة والقوى الإقليمية يدفع نحو نظام أكثر توازنًا، إذ تسهم هذه الأطراف في تخفيف حدة الاستقطاب وفتح مسارات جديدة للتعاون التجاري والاستثماري. ويُضاف إلى ذلك أن المؤسسات الاقتصادية الدولية، رغم ما تواجهه من تحديات، ما تزال توفر أطرًا مهمة لتسوية النزاعات وتنسيق السياسات وتخفيف آثار الأزمات[٤٤]. لذلك، فإن سيناريو التعددية المستقرة لا يفترض غياب المنافسة، بل قيام منافسة محكومة بقواعد ومصالح مشتركة، وهو ما يجعله من أكثر السيناريوهات واقعية إذا استمرت الحاجة المتبادلة بين القوى الاقتصادية الكبرى.

**ثانياً : سيناريو الصراع الاقتصادي الدولي**

يقوم هذا السيناريو على احتمال انتقال التنافس بين القوى الكبرى من مستوى المنافسة القابلة للإدارة إلى مستوى الصراع الاقتصادي المنظم، حيث تُستخدم التجارة والمال والتكنولوجيا بوصفها أدوات ضغط استراتيجية. وتوجد دلائل عملية تدعم هذا المسار؛ إذ تشير تقارير منظمة التجارة العالمية إلى استمرار تزايد القيود التجارية والإجراءات الحمائية خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك الرسوم الإضافية، والقيود الفنية، ومتطلبات المحتوى المحلي. كما تُظهر بيانات المؤسسات الدولية أن الدعم الحكومي الموجه للصناعات الاستراتيجية – ولا سيما أشباه الموصلات، والطاقة النظيفة، والتقنيات المتقدمة – أخذ بالتصاعد في الاقتصادات الكبرى، وهو ما يعكس انتقال المنافسة من منطق السوق إلى منطق الأمن الاقتصادي. وفي الوقت ذاته، توسعت القيود المفروضة على تصدير الرقائق الإلكترونية المتقدمة، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، والبنى الرقمية الحساسة، بما يؤكد أن التكنولوجيا أصبحت ساحة مركزية للصراع الدولي لا مجرد قطاع اقتصادي اعتيادي[٤٥].

وتعزز المؤشرات الكلية هذا الاحتمال؛ فصندوق النقد الدولي قدّر أن تجزؤ الاقتصاد العالمي إلى كتل متنافسة يمكن أن يخفض الناتج العالمي على المدى الطويل بنسب ملموسة تختلف باختلاف درجة الانقسام، مع خسائر أكبر للدول النامية الأكثر اعتمادًا على التجارة والاستثمار الخارجي. كما حذرت تقارير بنك التسويات الدولية من أن إعادة تشكيل سلاسل الإمداد على أسس سياسية بدلًا من الكفاءة الاقتصادية سترفع تكاليف الإنتاج والتمويل وتزيد الضغوط التضخمية عالميًا. ويُضاف إلى ذلك أن تراجع الثقة بين القوى الكبرى يحدّ من فعالية التنسيق الدولي في مواجهة الأزمات المالية والمناخية والغذائية، وهو ما يزيد من هشاشة الاقتصاد العالمي أمام الصدمات المستقبلية. وإذا استمر هذا الاتجاه، فقد يشهد العالم بيئة اقتصادية تتسم ببطء النمو، وارتفاع المخاطر الاستثمارية، وتوسع الاستقطاب التجاري والتكنولوجي، مع تراجع قدرة المؤسسات متعددة الأطراف على إدارة النزاعات الاقتصادية الكبرى[٤٦].

وتؤكد التطورات الراهنة أن الصراع الاقتصادي الدولي لم يعد احتمالًا نظريًا، بل مسارًا يمكن رصده في تزايد سباقات الدعم الصناعي وإعادة توطين الإنتاج داخل الاقتصادات الكبرى. فقد دفعت المخاوف المرتبطة بالأمن الاقتصادي كثيرًا من الدول إلى تبني سياسات تهدف إلى استرجاع الصناعات الحساسة وتقليل الاعتماد على الموردين الخارجيين، ولا سيما في قطاعات الطاقة، والأدوية، والمعادن النادرة، وأشباه الموصلات. كما أدى هذا التوجه إلى نشوء منافسة واسعة على جذب الاستثمارات عبر الحوافز الضريبية والدعم المباشر، وهو ما قد يخلّ بقواعد المنافسة الدولية ويزيد الفجوة بين الدول القادرة على التمويل وتلك محدودة الموارد. وفي الوقت

نفسه، أصبحت القرارات الاستثمارية والتجارية أكثر تأثرًا بالاعتبارات الجيوسياسية، الأمر الذي يرفع مستويات عدم اليقين ويضعف كفاءة تخصيص الموارد عالميًا. وعليه، فإن استمرار هذا المسار قد يقود إلى اقتصاد عالمي أقل انفتاحًا وأكثر انقسامًا، تتراجع فيه مزايا العولمة التقليدية لصالح اعتبارات الأمن والمنافسة الاستراتيجية[٤٧].

**ثالثاً: سيناريو التكتلات المتنافسة**

يقوم هذا السيناريو على افتراض أن الاقتصاد العالمي لن يتجه إلى قيادة موحدة ولا إلى صراع شامل، بل إلى الانقسام التدريجي بين كتل اقتصادية كبرى تتنافس فيما بينها على الأسواق والاستثمارات والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد. وتدعم هذا المسار مؤشرات واضحة، من أبرزها التوسع المستمر في الاتفاقيات التجارية الإقليمية وتنامي دور التكتلات الكبرى في التجارة العالمية. فقد أسهمت ترتيبات مثل الاتحاد الأوروبي، والشراكات الآسيوية واسعة النطاق، واتفاقيات أمريكا الشمالية، في إعادة توجيه جزء متزايد من التجارة نحو الأطر الإقليمية. وتشير تقديرات دولية حديثة إلى أن نسبة معتبرة من التجارة العالمية باتت تتم داخل تكتلات اقتصادية ترتبط بقواعد منشأ موحدة، وتسهيلات جمركية، وأطر تنظيمية مشتركة، وهو ما يمنح هذه الكتل قدرة أعلى على جذب الاستثمار وحماية مصالحها التجارية. ومن ثم، فإن التكتلات المتنافسة تبدو مسارًا واقعيًا في ظل صعوبة التوافق العالمي الشامل وتزايد الحاجة إلى دوائر تعاون أكثر قربًا ومرونة[٤٨].

وتزداد قوة هذا السيناريو مع انتقال التنافس من مستوى الرسوم الجمركية التقليدية إلى مستوى القواعد والمعايير الاقتصادية. فالتكتلات الكبرى لم تعد تتنافس فقط على حجم التجارة، بل على تحديد المعايير المنظمة للتجارة الرقمية، والضرائب العابرة للحدود، والدعم الصناعي، ومتطلبات البيئة والطاقة، وحوكمة البيانات. ومن ينجح في فرض معاييره داخل كتلته الاقتصادية يمتلك تأثيرًا يتجاوز حدوده الجغرافية، لأن الشركات العالمية تضطر غالبًا إلى التكيف مع أكبر الأسواق المنظمة. كما تُظهر البيانات الحديثة تصاعد الاستثمارات البينية داخل الأقاليم، وارتفاع توجه الشركات إلى الإنتاج قرب الأسواق الكبرى لتقليل المخاطر اللوجستية والجيوسياسية. وهذا يعني أن المنافسة المستقبلية قد تدور بين نماذج اقتصادية إقليمية مختلفة أكثر مما تدور بين دول منفردة[٤٩].

ومع أن هذا السيناريو قد يوفر قدرًا من الاستقرار داخل كل تكتل، إلا أنه يحمل مخاطر اتساع الفجوات بين الكتل الاقتصادية الكبرى والدول الواقعة خارجها. فالدول غير المنخرطة في تكتلات فعالة قد تواجه صعوبات أكبر في النفاذ إلى الأسواق، وجذب الاستثمارات، والحصول على

التكنولوجيا، ما لم تنجح في بناء شراكات مرنة ومتوازنة. كما قد يؤدي تعدد القواعد والمعايير بين الكتل المختلفة إلى رفع تكاليف التجارة العالمية وتعقيد حركة الشركات متعددة الجنسيات. ومع ذلك، فإن التكتلات المتنافسة قد تصبح الصيغة الأكثر ترجيحًا إذا استمرت صعوبة إصلاح النظام الاقتصادي العالمي على المستوى الشامل، لأن الدول ستبحث عن أطر إقليمية أسرع وأكثر قدرة على حماية مصالحها وتعظيم مكاسبها. وعليه، فإن العقد القادم قد يشهد اقتصادًا عالميًا تحكمه شبكات من الكتل المتنافسة أكثر من كونه نظامًا موحدًا تقوده مؤسسة أو قوة واحدة[٥٠].

ويبرز بريكس بوصفه أحد أهم التكتلات المرشحة لأداء دور أكبر في النظام الاقتصادي الدولي خلال المرحلة المقبلة، ولا سيما بعد اتساع عضويته وازدياد وزنه الاقتصادي والديمغرافي. فالدول الأعضاء في هذا التكتل تمثل نسبة كبيرة من سكان العالم وحصة متنامية من الناتج العالمي والتجارة الدولية، فضلًا عن امتلاكها موارد طبيعية وأسواقًا واسعة وقدرات صناعية متزايدة. كما يسعى التكتل إلى تعزيز استخدام العملات المحلية في المبادلات التجارية، وتوسيع دور المؤسسات المالية التابعة له، مثل بنك التنمية الجديد، بما يقلل نسبيًا من الاعتماد على المراكز المالية التقليدية. ومع استمرار تنامي التعاون بين أعضائه في مجالات الطاقة، والبنية التحتية، والتكنولوجيا، قد يتحول بريكس إلى قطب اقتصادي مؤثر قادر على إعادة التوازن في بنية الاقتصاد العالمي. غير أن مستقبل هذا الدور يظل مرتبطًا بقدرة أعضائه على تجاوز تباين مصالحهم وتحويل الوزن الاقتصادي الكمي إلى تأثير مؤسسي واستراتيجي منظم[٥١].

## المطلب الثاني: انعكاسات إعادة الهيكلة على الدول النامية والعراق

يتناول هذا المطلب الآثار المتوقعة لإعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي على الدول النامية والعراق، من خلال تحليل الفرص والتحديات الناشئة، وتقييم موقع العراق في البيئة الاقتصادية الجديدة، وطرح سياسات عملية لتعزيز اندماجه الاقتصادي الخارجي.

### أولاً : الفرص والتحديات أمام الدول النامية

تمثل إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي فرصة تاريخية أمام الدول النامية لإعادة تموضعها داخل الاقتصاد العالمي، بعد عقود طويلة اتسمت بتركز النفوذ الاقتصادي والتكنولوجي في عدد محدود من الدول المتقدمة. فالتغير الجاري في مراكز الإنتاج والتجارة، وصعود الاقتصادات الآسيوية، وتزايد التنافس بين القوى الكبرى على الأسواق والموارد، يفتح أمام الدول النامية هوامش أوسع لتنويع شراكاتها التجارية والمالية وعدم الارتهان لشريك واحد. كما أن التحول نحو الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة وسلاسل الإمداد الجديدة أوجد مجالات يمكن لهذه الدول

الدخول فيها بتكاليف أقل مقارنة بالمراحل الصناعية التقليدية. وتشير تقارير دولية حديثة إلى أن الاقتصادات النامية التي استثمرت في البنية التحتية، والتعليم، والتحول الرقمي، استطاعت تحقيق معدلات نمو أعلى وزيادة قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية. ومن ثم، فإن البيئة الدولية الجديدة لا تقتصر على إعادة توزيع القوة بين الكبار، بل تتيح أيضًا فرصًا حقيقية للدول النامية لتحسين مواقعها الاقتصادية إذا أحسنت استثمار المتغيرات الجارية[٥٢].

ومع ذلك، فإن هذه الفرص تقابلها تحديات هيكلية عميقة قد تحدّ من قدرة كثير من الدول النامية على الاستفادة من التحولات الراهنة. فضعف التنويع الاقتصادي، وهشاشة البنية المؤسسية، وارتفاع المديونية، واتساع الفجوة التكنولوجية، وتذبذب الإيرادات العامة، كلها عوامل تجعل بعض هذه الدول أكثر عرضة للصدمات الخارجية وأقل قدرة على المنافسة. كما أن اشتداد التنافس بين القوى الكبرى قد يفرض على الدول النامية ضغوطًا جيوسياسية وتجارية تدفعها إلى الاصطفاف ضمن محاور متنافسة بدل الاستفادة المتوازنة من الجميع. وتُظهر بيانات حديثة أن الدول ذات المؤسسات الضعيفة والبنى الإنتاجية المحدودة كانت الأكثر تأثرًا بتقلبات الأسعار العالمية وارتفاع تكاليف التمويل خلال السنوات الأخيرة. لذلك، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن في وجود الفرص ذاتها، بل في امتلاك القدرة الوطنية على تحويلها إلى مكاسب تنموية مستدامة. وعليه، فإن نجاح الدول النامية في المرحلة المقبلة سيعتمد على سرعة الإصلاح الاقتصادي، وكفاءة الإدارة العامة، والاستثمار في رأس المال البشري، وبناء شراكات خارجية قائمة على المصالح المتبادلة لا التبعية التقليدية[٥٣].

وتزداد أهمية هذه المرحلة بالنسبة للدول النامية لأن التحولات الجارية تمنحها فرصة نادرة لإعادة صياغة أدوارها في الاقتصاد العالمي بدل الاكتفاء بدور الأسواق الاستهلاكية أو مصدري المواد الأولية. فالتوسع في الاقتصاد الرقمي، وإعادة توزيع سلاسل الإمداد، وتصاعد الطلب على المعادن الاستراتيجية والطاقة النظيفة، كلها مجالات يمكن أن تتحول إلى مصادر دخل ونمو إذا اقترنت بسياسات صناعية وتعليمية فعالة. وفي المقابل، فإن غياب الإصلاحات سيؤدي إلى اتساع الفجوة مع الاقتصادات الأكثر جاهزية، ويجعل هذه الدول عرضة لمزيد من التبعية التكنولوجية والمالية. لذلك، فإن اللحظة الراهنة تمثل اختبارًا حقيقيًا لقدرة الدول النامية على الانتقال من موقع المتلقي لتأثيرات النظام الدولي إلى موقع الفاعل القادر على توظيف التحولات العالمية لخدمة أهدافه التنموية[٥٤].

**ثانيًا: موقع العراق في النظام الاقتصادي الدولي الجديد**

يمتلك العراق مقومات استراتيجية تؤهله لأداء دور أكثر فاعلية في النظام الاقتصادي الدولي الجديد إذا ما أُحسن توظيفها ضمن رؤية تنموية متكاملة. فالعراق يقع في موقع جغرافي يتوسط آسيا وأوروبا ومنطقة الخليج، وهو ما يمنحه أهمية متزايدة في ظل الاتجاه العالمي نحو تطوير الممرات التجارية وسلاسل النقل الإقليمية والدولية. كما يمتلك ثروات طبيعية كبيرة، وفي مقدمتها النفط والغاز، فضلًا عن إمكانات واعدة في مجالات الزراعة، والصناعات التحويلية، والطاقة المتجددة، والسوق المحلية الواسعة. وتكتسب هذه المقومات أهمية خاصة في مرحلة تتجه فيها الاقتصادات الكبرى إلى تنويع مصادر الطاقة، وتأمين الإمدادات، والبحث عن أسواق ناشئة ذات فرص نمو مستقبلية. كذلك، فإن العراق يمتلك رصيدًا بشريًا مهمًا يتمثل في شريحة سكانية شابة يمكن أن تتحول إلى قوة إنتاجية كبيرة إذا ما اقترنت بسياسات تعليمية وتدريبية فعالة. ومن ثم، فإن موقع العراق في النظام الاقتصادي الدولي الجديد لا تحدده الموارد الطبيعية وحدها، بل تحدده أيضًا قدرته على تحويل هذه الموارد إلى مزايا تنافسية مستدامة وربطها بشبكات التجارة والاستثمار الإقليمية والدولية[٥٥].

وتعزز المؤشرات الاقتصادية الحديثة إمكانية تحسين موقع العراق في الاقتصاد الدولي إذا ما جرى استثمار موارده وإصلاح بيئته الاقتصادية بصورة فعالة. فالعراق يمتلك واحدًا من أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم، الأمر الذي يمنحه وزنًا مهمًا في أسواق الطاقة الدولية، كما أن اتساع سوقه المحلية وحاجته الكبيرة إلى مشاريع الإعمار والبنية التحتية يجعلان منه بيئة جاذبة للاستثمار الإقليمي والدولي. ويضاف إلى ذلك أن موقعه الجغرافي يؤهله ليكون حلقة وصل تجارية بين الخليج وتركيا وآسيا وأوروبا، ولا سيما مع تنامي الاهتمام بمشاريع الموانئ والممرات البرية واللوجستية. غير أن تحويل هذه الإمكانات إلى موقع اقتصادي مؤثر يتطلب تنويع مصادر الدخل، وتحسين الخدمات، وتطوير القطاع الخاص، وتعزيز الاستقرار التشريعي والمؤسسي. لذلك، فإن مستقبل العراق في النظام الاقتصادي الدولي الجديد سيظل مرتبطًا بقدرته على الانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط إلى اقتصاد أكثر تنوعًا وانفتاحًا وتنافسية[٥٦].

وتؤكد المؤشرات الكمية حجم الفرصة المتاحة أمام العراق إذا ما أُحسن توظيفها في إطار إصلاح اقتصادي شامل. فالعراق يُعد من الدول ذات الاحتياطيات النفطية الكبيرة، ويعتمد بدرجة عالية على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة والصادرات، الأمر الذي يمنحه موردًا ماليًا مهمًا لكنه يكشف في الوقت ذاته عن استمرار ضعف التنويع الاقتصادي. كما تشير البيانات السكانية الحديثة إلى أن نسبة كبيرة من السكان تقع ضمن الفئات العمرية الشابة، وهو ما يمثل طاقة عمل واستهلاك وإنتاج يمكن أن تتحول إلى رافعة نمو إذا ما تم الاستثمار في

التعليم والمهارات وسوق العمل. وفي الجانب التجاري، فإن اتساع الاستيرادات السنوية وحجم الطلب المحلي يبرزان وجود سوق واسعة قادرة على جذب الاستثمارات الصناعية والخدمية. كذلك، فإن تطوير مشاريع النقل والموانئ والمناطق اللوجستية يمكن أن يعزز دور العراق كممر تجاري إقليمي بين الخليج وتركيا وآسيا[٥٧]. وتدل هذه المؤشرات مجتمعة على أن العراق لا يفتقر إلى الموارد، انما إلى السياسات القادرة على تحويل الموارد إلى إنتاجية مستدامة ومكانة اقتصادية أكثر تأثيرًا في النظام الدولي الجديد.

وتشير القراءة التحليلية لهذه المؤشرات إلى أن العامل الحاسم في مستقبل العراق ليس حجم الموارد المتاحة بقدر ما هو كفاءة إدارتها وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة. فالدول الغنية بالموارد قد تبقى محدودة التأثير إذا استمر اعتمادها على تصدير المواد الخام دون بناء قاعدة إنتاجية متنوعة، في حين تستطيع دول أقل موارد أن تحقق مكانة أعلى عبر التصنيع والخدمات والابتكار. وبالنسبة للعراق، فإن امتلاك الطاقة والموقع الجغرافي والسوق الواسعة يوفر أساسًا قويًا، لكن تحويل هذه المزايا إلى نفوذ اقتصادي يتطلب إصلاح بيئة الأعمال، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الحوكمة، وربط التعليم باحتياجات السوق. كما أن نجاح مشاريع النقل والممرات التجارية سيمنح العراق قيمة مضافة تتجاوز دوره التقليدي كمصدر للطاقة، ليصبح مركزًا للتجارة والخدمات اللوجستية الإقليمية. لذلك، فإن مكانة العراق في النظام الاقتصادي الدولي الجديد ستتحدد بقدرته على الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي قادر على المنافسة وجذب الاستثمار وتوليد فرص العمل المستدامة[٥٨].

**ثالثًا: السياسات المقترحة لتعزيز الاندماج الاقتصادي الخارجي**

يتطلب تعزيز الاندماج الاقتصادي الخارجي تبني سياسة اقتصادية تقوم على تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على قطاع واحد في تكوين الناتج والصادرات. فالدول التي تعتمد على مورد محدود تكون أكثر عرضة لتقلبات الأسعار والصدمات الخارجية، بينما يمنح التنويع الاقتصادي قدرة أكبر على الاستقرار والتنافسية. ومن هذا المنطلق، ينبغي توجيه الاستثمارات نحو قطاعات الصناعة التحويلية، والزراعة الحديثة، والخدمات اللوجستية، والاقتصاد الرقمي، بما يسهم في توسيع الصادرات وخلق فرص عمل مستدامة. كما أن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وربطها بسلاسل القيمة الإقليمية والدولية يعد من الأدوات المهمة لرفع القدرة التصديرية وتعزيز الاندماج في الأسواق العالمية[٥٩].

كما يمثل تحسين بيئة الأعمال شرطًا أساسيًا للاندماج الاقتصادي الخارجي، لأن تدفقات الاستثمار والتجارة ترتبط بدرجة الاستقرار التشريعي وكفاءة المؤسسات وسهولة الإجراءات



Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 5
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

الإدارية. ولذلك فإن إصلاح القوانين التجارية، وتبسيط إجراءات تأسيس الأعمال، وتطوير النظام الضريبي والجمركي، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، كلها خطوات ضرورية لجذب المستثمرين وتخفيض تكاليف المعاملات الاقتصادية. ويضاف إلى ذلك أهمية تطوير القطاع المصرفي وتوسيع أدوات التمويل، بما يتيح للقطاع الخاص قدرة أكبر على التوسع والمنافسة. فكلما ارتفعت جودة البيئة المؤسسية، ازدادت قدرة الدولة على جذب الشراكات الاقتصادية الدولية والاستفادة من الفرص المتاحة في الاقتصاد العالمي[٦٠].

ومن السياسات المحورية كذلك الاستثمار في البنية التحتية المادية والرقمية، لأن كفاءة الموانئ والطرق والطاقة والاتصالات أصبحت عنصرًا حاسمًا في تحديد موقع الدول داخل شبكات التجارة والاستثمار الدولية. فالدولة التي تمتلك بنية تحتية متطورة تستطيع خفض تكاليف النقل والإنتاج وتسريع حركة السلع والخدمات، بما يعزز تنافسيتها الخارجية. كما أن التحول الرقمي، وتوسيع خدمات الحكومة الإلكترونية، وتطوير المهارات التقنية، يفتح آفاقًا أوسع للمشاركة في التجارة الإلكترونية والخدمات العابرة للحدود. ولذلك فإن الإنفاق على البنية التحتية لم يعد مجرد خيار تنموي، بل أصبح سياسة استراتيجية لتعزيز الاندماج الاقتصادي الخارجي[٦١].

وأخيراً، فإن الاندماج الخارجي الفاعل يتطلب سياسة خارجية اقتصادية نشطة تقوم على تنويع الشراكات الدولية والانخراط الذكي في الاتفاقيات الاقتصادية والإقليمية. فالدول التي تنجح في بناء شبكة متوازنة من العلاقات التجارية والاستثمارية تكون أكثر قدرة على مواجهة التقلبات الدولية والاستفادة من التنافس بين القوى الكبرى. كما أن تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، ودعم الصادرات الوطنية، وتوسيع الاتفاقات التجارية، والمشاركة الفاعلة في المنظمات الاقتصادية الدولية، يعزز من مكانة الدولة وقدرتها التفاوضية[٦٢]. ومن ثم، فإن الاندماج الاقتصادي الخارجي لا يتحقق بقرارات داخلية فقط، بل يحتاج إلى رؤية شاملة تربط بين الإصلاح الداخلي والحضور الدولي الفاعل.

**الخاتمة**

توصل البحث إلى أن النظام الاقتصادي الدولي يمر بمرحلة تحول تاريخية عميقة تتسم بإعادة توزيع مراكز القوة الاقتصادية وانتقال تدريجي من نمط الأحادية القطبية إلى أنماط أكثر تعددية وتعقيدًا. وقد أظهرت الدراسة أن هذه التحولات لم تكن نتيجة عامل واحد، بل جاءت بفعل تداخل متغيرات اقتصادية وتكنولوجية وجيوسياسية، تمثلت في صعود القوى الاقتصادية الناشئة، وتغير أنماط التجارة الدولية، وإعادة توجيه الاستثمارات العالمية، وتنامي دور التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، فضلًا عن التحولات النقدية والمالية التي أعادت طرح التساؤلات بشأن مستقبل الهيمنة

التقليدية في النظام النقدي الدولي. كما بيّن البحث أن التعددية القطبية لا تعني بالضرورة تراجعًا كاملًا للقوى التقليدية، بل تشير إلى نشوء بيئة دولية تتوزع فيها القوة والنفوذ بين عدد أكبر من الفاعلين الدوليين والإقليميين. وأوضحت الدراسة أن مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقد القادم سيكون رهينًا بطبيعة التفاعل بين القوى الكبرى، إذ تتراوح الاحتمالات بين تعددية مستقرة تقوم على المنافسة المنظمة والتعاون الانتقائي، وبين صراع اقتصادي دولي يفضي إلى مزيد من التجزؤ والحمائية، أو نظام تقوده تكتلات اقتصادية متنافسة. كما كشفت الدراسة أن الدول النامية تقف أمام فرصة تاريخية لتحسين مواقعها في الاقتصاد العالمي إذا ما نجحت في بناء اقتصادات أكثر تنوعًا وكفاءة، لكنها في الوقت نفسه تواجه تحديات تتعلق بالمديونية، والفجوة التكنولوجية، وضعف البنى المؤسسية، وتقلبات البيئة الدولية. وفيما يتعلق بـ العراق، فقد بين البحث أنه يمتلك مقومات استراتيجية مهمة تتمثل في الموقع الجغرافي، والموارد الطبيعية، والسوق المحلية، والطاقة البشرية، إلا أن تعظيم دوره في النظام الاقتصادي الدولي الجديد يتطلب إصلاحات هيكلية عميقة تنتقل به من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي المتنوع. كما أن نجاح العراق في استثمار موقعه الجغرافي وتطوير بنيته التحتية وتنويع شراكاته الاقتصادية يمكن أن يمنحه دورًا أكبر في التجارة والطاقة والخدمات اللوجستية الإقليمية.

**الاستنتاجات**

١. يشهد النظام الاقتصادي الدولي تحولًا بنيويًا نحو تعددية قطبية اقتصادية أكثر وضوحًا.
٢. لم تعد القوة الاقتصادية تقاس بحجم الناتج فقط، بل بالتكنولوجيا والابتكار وسلاسل الإمداد والقدرة المؤسسية.
٣. التجارة الدولية والاستثمار العالمي أصبحا أكثر ارتباطًا بعوامل الأمن الاقتصادي والجيوسياسة.
٤. التكتلات الاقتصادية الإقليمية مرشحة لأداء دور أكبر في تشكيل الاقتصاد العالمي القادم.
٥. العملات البديلة والرقمية ستسهم تدريجيًا في زيادة تنوع النظام النقدي الدولي دون إلغاء الدور المركزي للعملات الكبرى فورًا.
٦. الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المتقدمة يمثلان العامل الحاسم في إعادة توزيع القوة الاقتصادية الدولية.
٧. الدول النامية تمتلك فرصًا مهمة للاستفادة من التحولات الراهنة، لكن نجاحها مرهون بالإصلاح والتنويع وبناء القدرات الوطنية.



Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 5
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

٨. يمتلك العراق فرصًا حقيقية لتعزيز موقعه الاقتصادي الدولي إذا اعتمد سياسات تنموية وإصلاحية فعالة.

٩. الاندماج الاقتصادي الخارجي يتطلب الجمع بين الإصلاح الداخلي والدبلوماسية الاقتصادية والانفتاح المتوازن على الشراكات الدولية.

١٠.السيناريو الأكثر ترجيحًا خلال العقد القادم هو تعددية قطبية تنافسية تجمع بين التعاون والصراع في آنٍ واحد.

**الهوامش**

[1] Dominick Salvatore, International Economics (Hoboken: Wiley, 2019), pp. 3–8.

[2] Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, and Marc J. Melitz, International Economics: Theory and Policy (New York: Pearson, 2018), pp. 12–18.

[3] Joseph E. Stiglitz, Globalization and Its Discontents Revisited (New York: W. W. Norton, 2018), pp. 45–53.

[4] John Ravenhill, Global Political Economy (Oxford: Oxford University Press, 2020), pp. 71–79.

[5] Robert Gilpin, Global Political Economy: Understanding the International Economic Order (Princeton: Princeton University Press, 2001), pp. 88–95.

[٦] Jeffry A. Frieden, Global Capitalism: Its Fall and Rise in the Twentieth Century (New York: W. W. Norton, 2020), pp. 214–226.

[٧] حازم الببلاوي، الاقتصاد الدولي والنظام الاقتصادي العالمي (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٦)، ص ٤٥.

[٨] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة والنظام الاقتصادي الدولي الجديد (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠١٨)، ص ٧٧.

[٩] للمزيد ينظر : علي الكعبي، *الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية المعاصرة* )عمّان: دار صفاء، ٢٠٢٠)، ص ص ٥٩-٦٨.

[١٠] للمزيد ينظر : إبراهيم العيسوي، النظام الاقتصادي العالمي: الواقع وآفاق المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧)، ص ص ١٠١-١١٠.

[11] Joseph S. Nye Jr., Is the American Century Over? (Cambridge: Polity Press, 2015), p. 21.

[12] Barry Eichengreen, The Populist Temptation: Economic Grievance and Political Reaction in the Modern Era (Oxford: Oxford University Press, 2018), p. 63.

[13] Robert Gilpin, Global Political Economy: Understanding the International Economic Order (Princeton: Princeton University Press, 2001), pp. 305–318.

[14] Jim O'Neill, The Growth Map: Economic Opportunity in the BRICs and Beyond (New York: Portfolio, 2011), pp. 77–89.

[١٥] للمزيد ينظر : سمير أمين، ما بعد الهيمنة الأمريكية: تحولات النظام العالمي (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٥)، ص ص ٦١-٦٩

[١٦] للمزيد ينظر : عبد الخالق عبد الله، تحولات القوة في النظام الدولي الجديد (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٨)، ص ص ١٣٣-١٤١.

[١٧] للمزيد ينظر : فليح حسن خلف، الاقتصاد الدولي المعاصر (عمّان: عالم الكتب الحديث، ٢٠١٧)، ص ص ١٥٤-١٦٢.

[١٨] للمزيد ينظر : ناصر دريد، الاقتصاد العالمي وتحولات مراكز القوة (عمّان: دار المناهج، ٢٠٢٠)، ص ص ١٢١-١٣٠.

[19] (1) John Ravenhill, Global Political Economy (Oxford: Oxford University Press, 2020), p. 228.

[٢٠] أحمد السيد النجار، الاقتصاد العالمي وتحولات القوة الدولية (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٨)، ص ص ٦٦- ٦٧ .

[٢١] علي يوسف الشكري، الاقتصاد الدولي المعاصر (بغداد: دار الحكمة، ٢٠٢١)، ص ١٤٣.

[٢٢] للمزيد ينظر : محمد صالح تركي، العلاقات الاقتصادية الدولية والتحولات المعاصرة (عمّان: دار البداية، ٢٠١٩)، ص ص ٩١-٩٩.

[23] (1) Thomas Oatley, International Political Economy (New York: Routledge, 2019), pp. 201–20٢.

[24] (1) Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, and Marc J. Melitz, International Economics: Theory and Policy (New York: Pearson, 2018), p. 157.

[25] (2) World Trade Organization, World Trade Report 2023 (Geneva: WTO, 2023), p. 22.

[26] (1) John Ravenhill, Global Political Economy (Oxford: Oxford University Press, 2020), pp. 245–2٤٦.

[27] Richard Baldwin, The Great Convergence: Information Technology and the New Globalization (Cambridge: Harvard University Press, 2016), pp. 289–297.

[٢٨] محمد صالح تركي، التكامل الاقتصادي الإقليمي في الاقتصاد العالمي (عمّان: دار البداية، ٢٠٢١)، ص ص ٥٥-٦٤.

[٢٩] للمزيد ينظر : إبراهيم العيسوي، الاقتصاد العالمي وتحديات التكامل الإقليمي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٩)، ص ص ١٠٢-١١١.

[30] Bela Balassa, The Theory of Economic Integration (London: Routledge, 2013), p. 14

[31] International Monetary Fund, World Economic Outlook 2023: Navigating Global Divergences (Washington, DC: IMF, 2023), pp. 97–٩٩.

[32] OECD, FDI in Figures 2024 (Paris: OECD Publishing, 2024), pp. 6–٧.

[33] Asian Development Bank, Asian Economic Integration Report 2024 (Manila: ADB, 2024), pp. 121–129.

[34] International Monetary Fund, World Economic Outlook 2024: Policy Pivot, Rising Threats (Washington, DC: IMF, 2024), pp. 54–63.

[35] Board of Governors of the Federal Reserve System, The International Role of the U.S. Dollar, 2025 Edition (Washington, DC: Federal Reserve, 2025), pp. 1–9.

[36] (1) European Central Bank, The International Role of the Euro, June 2024 (Frankfurt: ECB, 2024), pp. 7–15.

[37] International Monetary Fund, Global Financial Stability Report 2024 (Washington, DC: IMF, 2024), pp. 88–96.

[38] Atlantic Council, Central Bank Digital Currency Tracker Report 2025 (Washington, DC: Atlantic Council, 2025), pp. 4–12.

[٣٩] للمزيد ينظر :

Organisation for Economic Co-operation and Development, Digital Finance Outlook 2024 (Paris: OECD Publishing, 2024), pp. 39–47.

[40] United Nations Conference on Trade and Development, Digital Economy Report 2025 (New York: United Nations, 2025), pp. 14–23.

[41] World Bank, World Development Report 2025: Data for Development (Washington, DC: World Bank, 2025), pp. 31–40.

[42] International Monetary Fund, World Economic Outlook 2025: Technology, Productivity, and Growth (Washington, DC: IMF, 2025), pp. 67–76.

[43] World Trade Organization, Global Trade Outlook and Statistics 2025 (Geneva: WTO, 2025), pp. 5–13.
[44] World Economic Forum, Global Risks Report 2025 (Geneva: WEF, 2025), pp. 18–27.
[45] (1) International Monetary Fund, Geo-Economic Fragmentation: Implications for Trade, Investment, and Growth (Washington, DC: IMF, 2025), pp. 14–26.
[46] Bank for International Settlements, Annual Economic Report 2025 (Basel: BIS, 2025), pp. 42–55.
[47] Organisation for Economic Co-operation and Development, Economic Outlook 2025 (Paris: OECD Publishing, 2025), pp. 44–53.
[48] Asian Development Bank, Asian Economic Integration Report 2025 (Manila: ADB, 2025), pp. 19–28.
[49] OECD, Digital Economy Outlook 2025 (Paris: OECD Publishing, 2025), pp. 73–82.
[50] International Monetary Fund, Regional Economic Outlook 2025 (Washington, DC: IMF, 2025), pp. 58–67.
[51] (1) World Economic Forum, *BRICS Expansion and the Global Economy 2025* (Geneva: WEF, 2025), pp. 12–20.
[52] International Finance Corporation, Emerging Markets Outlook 2025 (Washington, DC: IFC, 2025), pp. 17–26.
[53] United Nations Industrial Development Organization, Industrial Development Report 2025 (Vienna: UNIDO, 2025), pp. 63–74.
[54] World Intellectual Property Organization, Global Innovation Index 2025 (Geneva: WIPO, 2025), pp. 24–32.
[55] United Nations Development Programme, Iraq National Human Development Report 2025 (Baghdad: UNDP Iraq, 2025), pp. 19–31.

[٥٦] للمزيد ينظر : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢٥ (أبوظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٢٥)، ص ص ٢٣٣–٢٤١. وكذلك : جامعة الدول العربية، تقرير التنمية الاقتصادية العربية ٢٠٢٥ (القاهرة: الأمانة العامة، ٢٠٢٥)، ص ص ١١٨–١٢٦.

[٥٧] للمزيد ينظر : الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٢٥ (بغداد: وزارة التخطيط، ٢٠٢٥)، ص ص ١٥–٢٧.

[٥٨] للمزيد ينظر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الاقتصاد العراقي: تحديات التحول والتنويع ٢٠٢٥ (الدوحة: المركز العربي، ٢٠٢٥)، ص ص ٧١–٨٢. كذلك : بيت الحكمة، آفاق الاقتصاد العراقي في البيئة الدولية الجديدة (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٢٥)، ص ص ٣٣–٤١.

[٥٩] للمزيد ينظر : عبد المطلب عبد الحميد، التنمية الاقتصادية والانفتاح الخارجي (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٢٤)، ص ص ٩١–٩٩.

[٦٠] للمزيد ينظر : صندوق النقد العربي، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٢٥ (أبوظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٢٥)، ص ص ٥٧–٦٦.

[٦١] علي الكعبي، البنية التحتية ودورها في التنمية الاقتصادية (عمّان: دار صفاء، ٢٠٢٤)، ص ص ٧٣–٧٤.

[٦٢] إبراهيم العيسوي، العلاقات الاقتصادية الدولية وآفاق الاندماج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢٤)، ص ص ١١٢-١١٣.

**المصادر**

**أولاً: العربية**


١.أحمد السيد النجار، الاقتصاد العالمي وتحولات القوة الدولية (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٨).

٢.إبراهيم العيسوي، الاقتصاد العالمي وتحديات التكامل الإقليمي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٩).

٣.إبراهيم العيسوي، العلاقات الاقتصادية الدولية وآفاق الاندماج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢٤).

٤.إبراهيم العيسوي، النظام الاقتصادي العالمي: الواقع وآفاق المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧).

٥.الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٢٥ (بغداد: وزارة التخطيط، ٢٠٢٥).

٦.بيت الحكمة، آفاق الاقتصاد العراقي في البيئة الدولية الجديدة (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٢٥).

٧.جامعة الدول العربية، تقرير التنمية الاقتصادية العربية ٢٠٢٥ (القاهرة: الأمانة العامة، ٢٠٢٥).

٨.حازم الببلاوي، الاقتصاد الدولي والنظام الاقتصادي العالمي (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٦).

٩.صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢٥ (أبوظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٢٥).

١٠.صندوق النقد العربي، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٢٥ (أبوظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٢٥).

١١.عبد الخالق عبد الله، تحولات القوة في النظام الدولي الجديد (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٨).

١٢.عبد المطلب عبد الحميد، التنمية الاقتصادية والانفتاح الخارجي (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٢٤).

١٣.عبد المطلب عبد الحميد، العولمة والنظام الاقتصادي الدولي الجديد (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠١٨).

١٤.علي الكعبي، البنية التحتية ودورها في التنمية الاقتصادية (عمّان: دار صفاء، ٢٠٢٤).

١٥.علي الكعبي، الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية المعاصرة (عمّان: دار صفاء، ٢٠٢٠).

١٦.علي يوسف الشكري، الاقتصاد الدولي المعاصر (بغداد: دار الحكمة، ٢٠٢١).

١٧.سمير أمين، ما بعد الهيمنة الأمريكية: تحولات النظام العالمي (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٥).

١٨.فليح حسن خلف، الاقتصاد الدولي المعاصر (عمّان: عالم الكتب الحديث، ٢٠١٧).

١٩.محمد صالح تركي، التكامل الاقتصادي الإقليمي في الاقتصاد العالمي (عمّان: دار البداية، ٢٠٢١).

٢٠.محمد صالح تركي، العلاقات الاقتصادية الدولية والتحولات المعاصرة (عمّان: دار البداية، ٢٠١٩).

٢١.محمد عبد العزيز عجمية، العلاقات الاقتصادية الدولية في عالم متغير (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٢٠).

٢٢.المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الاقتصاد العراقي: تحديات التحول والتنويع ٢٠٢٥ (الدوحة: المركز العربي، ٢٠٢٥).
٢٣.ناصر دريد، الاقتصاد العالمي وتحولات مراكز القوة (عمّان: دار المناهج، ٢٠٢٠).

**ثانيًا: المصادر الأجنبية**

1.Asian Development Bank, Asian Economic Integration Report 2024 (Manila: ADB, 2024).
2.Asian Development Bank, Asian Economic Integration Report 2025 (Manila: ADB, 2025).
3.Atlantic Council, Central Bank Digital Currency Tracker Report 2025 (Washington, DC: Atlantic Council, 2025).
4.Bank for International Settlements, Annual Economic Report 2025 (Basel: BIS, 2025).
5.Barry Eichengreen, The Populist Temptation: Economic Grievance and Political Reaction in the Modern Era (Oxford: Oxford University Press, 2018).
6.Bela Balassa, The Theory of Economic Integration (London: Routledge, 2013).
7.Board of Governors of the Federal Reserve System, The International Role of the U.S. Dollar, 2025 Edition (Washington, DC: Federal Reserve, 2025).
8.Dominick Salvatore, International Economics (Hoboken: Wiley, 2019).
9.European Central Bank, The International Role of the Euro, June 2024 (Frankfurt: ECB, 2024).
10.International Finance Corporation, Emerging Markets Outlook 2025 (Washington, DC: IFC, 2025).
11.International Monetary Fund, Geo-Economic Fragmentation: Implications for Trade, Investment, and Growth (Washington, DC: IMF, 2025).
12.International Monetary Fund, Global Financial Stability Report 2024 (Washington, DC: IMF, 2024).
13.International Monetary Fund, Regional Economic Outlook 2025 (Washington, DC: IMF, 2025).
14.International Monetary Fund, World Economic Outlook 2023: Navigating Global Divergences (Washington, DC: IMF, 2023).
15.International Monetary Fund, World Economic Outlook 2024: Policy Pivot, Rising Threats (Washington, DC: IMF, 2024).

16.International Monetary Fund, World Economic Outlook 2025: Technology, Productivity, and Growth (Washington, DC: IMF, 2025).
17.Jeffry A. Frieden, Global Capitalism: Its Fall and Rise in the Twentieth Century (New York: W. W. Norton, 2020).
18.Jim O'Neill, The Growth Map: Economic Opportunity in the BRICs and Beyond (New York: Portfolio, 2011).
19.John Ravenhill, Global Political Economy (Oxford: Oxford University Press, 2020).
20.Joseph E. Stiglitz, Globalization and Its Discontents Revisited (New York: W. W. Norton, 2018).
21.Joseph S. Nye Jr., Is the American Century Over? (Cambridge: Polity Press, 2015).
22.OECD, Digital Economy Outlook 2025 (Paris: OECD Publishing, 2025).
23.OECD, FDI in Figures 2024 (Paris: OECD Publishing, 2024).
24.Organisation for Economic Co-operation and Development, Digital Finance Outlook 2024 (Paris: OECD Publishing, 2024).
25.Organisation for Economic Co-operation and Development, Economic Outlook 2025 (Paris: OECD Publishing, 2025).
26.Organisation for Economic Co-operation and Development, Investment Policy Reforms 2025 (Paris: OECD Publishing, 2025).
27.Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, and Marc J. Melitz, International Economics: Theory and Policy (New York: Pearson, 2018).
28.Richard Baldwin, The Great Convergence: Information Technology and the New Globalization (Cambridge: Harvard University Press, 2016).
29.Robert Gilpin, Global Political Economy: Understanding the International Economic Order (Princeton: Princeton University Press, 2001).
30.Thomas Oatley, International Political Economy (New York: Routledge, 2019).
31.United Nations, World Economic Situation and Prospects 2025 (New York: United Nations, 2025).
32.United Nations Conference on Trade and Development, Digital Economy Report 2025 (New York: United Nations, 2025).
33.United Nations Development Programme, Human Development Report 2025 (New York: UNDP, 2025).

34.United Nations Development Programme, Iraq National Human Development Report 2025 (Baghdad: UNDP Iraq, 2025).

35.United Nations Industrial Development Organization, Industrial Development Report 2025 (Vienna: UNIDO, 2025).

36.World Bank, Global Economic Prospects 2025 (Washington, DC: World Bank, 2025).

37.World Bank, Trade Competitiveness Diagnostic 2025 (Washington, DC: World Bank, 2025).

38.World Bank, World Development Report 2025: Data for Development (Washington, DC: World Bank, 2025).

39.World Economic Forum, BRICS Expansion and the Global Economy 2025 (Geneva: WEF, 2025).

40.World Economic Forum, Global Risks Report 2025 (Geneva: WEF, 2025).

41.World Intellectual Property Organization, Global Innovation Index 2025 (Geneva: WIPO, 2025).

42.World Trade Organization, Global Trade Outlook and Statistics 2025 (Geneva: WTO, 2025).

43.World Trade Organization, World Trade Report 2023 (Geneva: WTO, 2023).

44.World Trade Organization, World Trade Report 2025 (Geneva: WTO, 2025).

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٥